العنف الرقمي ضد النساء في العراق

أكتوبر
2023

إعداد
آسيا عبد الكريم أنور
ولاء علي فرحان
تارا عزيز

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
شبكة أنسم

عرفان وتقدير

الفريق البحثي

آسيا عبد الكريم أنور منسقة مشاريع في مؤسسة انسم للحقوق الرقمية، باحثة في المجال المجتمعي والحقوق الرقمية.

ولاء علي فرحان استاذة جامعية، باحثة متخصصة في قضايا التنمية المستدامة وأمن المجتمع.

تارا عزيز صحفية مستقلة وناشطة في مجال حقوقΩ الإنسان.

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لانجاز هذا العمل بمن فيهم: آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، و جون هول.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2023

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

مؤسسة سيكديف

مؤسسة سيكديف هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات الهشة على مستوى العالم. تعمل المؤسسة خاصة مع النساء والجيل الشاب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر. تساعد سيكديف على حماية الفئات المستهدفة من الأضرار الرقمية في عالم يتغير بشكل متسارع، سواء كانت مخاطر القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية أو المعلومات المضللة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الخلاصة

تظهر الدراسة أن النساء في العراق معرضات لخطر العنف الرقمي بدون استثناء، حيث لا يقتصر العنف الرقمي فقط على النساء اللواتي يعملن في مناصب تدافع وتنادي بحقوق المرأة، بل حتى النساء اللواتي يعملن في وظائف مقبولة مجتمعياً، وإن كان بدرجة أقل حدة، كما أن مجمل من تعرضن للعنف الرقمي يعتقدن أنه تم استهدافهن لأنهن نساء أولاً، ثم تأتي التقاطعات الأخرى تالياً مثل كونها سياسية، أو مرشحة للانتخابات أو ناشطة حقوقية أو صحافية.. إلخ، بالإضافة لذلك تعاني الكثير من النازحات من عنف رقمي بسبب نشرهن بياناتهن الشخصية والمهنية على حساباتهن الرقمية، وخاصة تلك التي تشير إلى المناطق التي نزحن منها، ما دفع الكثير منهن لعدم التصريح عن منطقتها التي تنتمي إليها، أو مكانها الحالي. وتعانين أيضاً من تمييز يقع عليهن بنسب معينة أثناء إجراءات التبليغ عن تعرضهن للعنف. يحدث ذلك في ظل اعتقاد المعنَّفات أن تقديم شكاوى حول العنف الرقمي مهما كان شكله ودرجة خطورته يعرض الفتاة إلى التهديد والخطر بسبب ثقافة المجتمع، ولهذا السبب تتجنب الفتيات تقديم الشكاوى حول العنف الرقمي الذي يتعرضن لهُ، آخذات في الاعتبار قلة التشريعات والإجراءات القانونية التي يفترض ان تساهم في الحد من المشكلة.

يتجلى أيضاً في وضع العراق انتقال العنف من الرقمي إلى الواقعي أو العكس، وتدلل على ذلك حالات القتل التي تعرضت لها فتيات على أيدي عائلاتهن، أو حالات الابتزاز والتهديد بين الأزواج.

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

المنهجية والقيود 7

الإطار المفاهيمي..... 7

العنف الرقمي والتشريعات القانونية العراقية 8

الأبعاد الاجتماعية والثقافية المترتبة على العنف الرقمي..... 11

ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء في العراق 15

مواجهة العنف الرقمي وآثاره على النساء 26

دراسة حالة: استطلاع العنف الرقمي ضد النساء في إقليم كردستان ... 33

الخاتمة والتوصيات 40

الملخص التنفيذي

في عالم توسعت فيه البيئة والمجتمع الرقميين في جميع أنحاء العالم، برزت ظواهر مرتبطة بهذا التوسع ومنها العنف الرقمي، وعلى الرغم من تعرض الرجال أيضاً الى العنف الرقمي لكن الدراسات والأبحاث المختلفة أثبتت أنه يتم استهداف النساء بصورة أكبر وأشمل، إذ تعاني المرأة بصورة أكبر من المضايقات بأشكال متنوعة منها التهديد والابتزاز وتشويه السمعة فقط لكونها امرأة، وذلك في مختلف دول العالم ومنها العراق، فضلاً عن انتشار خطاب الكراهية ضد النساء وبالذات الناشطات في المجال العام والمدافعات عن حقوق الإنسان / المرأة بوجه خاص، ويرجع سبب ذلك أحياناً إلى ثقافة المجتمع والعادات الاجتماعية.

من خلال هذه الدراسة اتضح أن (81) امرأة مشاركة في الاستبيان من أصل (117) عانت من العنف الرقمي على وسائل التواصل الاجتماعي في العراق مما يشكل 69.2% من العينة التي شاركت في الإجابة على الاستبيان.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى تزايد نسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العراق حيث يشير تحليل Kepios إلى أن مستخدمي الإنترنت في العراق زادوا بمقدار 7.3 مليون (+27.7 بالمائة) بين عامي 2022 و 2023.[1] وتزايدت أهمية استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في حياة النساء خصوصاً كونها منصات يستطعن بها التعبير عن آرائهن المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى فالعديد من النساء تمتلكن مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة كالمتاجر الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن وجود المنصات التعليمية ومنصات الوظائف، وهو ما يستدعي إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول مدى كون المجال الرقمي بيئة آمنة للنساء لممارسة نشاطاتهن المختلفة.

تتعرض النساء في العراق لأشكال مختلفة من العنف الرقمي على مختلف المنصات، إلا أن أشكال العنف الرقمي التي سوف يتناولها البحث تنحصر في: التحريض على العنف الجسدي أو اللفظي، التحرش الجنسي، التمييز ضد النساء، التنمر وخطاب الكراهية، التشهير وانتهاك الخصوصية باختراق حسابات البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي ونشر معلومات خاصة، نشر معلومات كاذبة أو مضللة أو الافتراء، والابتزاز بنشر مواد الكترونية سمعية أو بصرية على الإنترنت.

ولأن كل دراسة تهدف للبحث في إشكالية محددة هنا ننطلق من إشكالية مفادها: ما هو واقع العنف الرقمي ضد النساء في العراق وما هي الدوافع والأسباب التي أدت إلى وجود هذا النوع من العنف؟ وما هي أهم التحديات وآليات مواجهة هذا العنف؟

تم التركيز من خلال الاستبيان الذي تم نشره و المقابلات الشخصية التي تم تنفيذها على أهم مظاهر العنف الرقمي الذي تتعرض له المرأة في العراق حيث وجد أن خطاب الكراهية و التعليقات المسيئة و ظاهرة الابتزاز الإلكتروني هي أكثر المظاهر التي تواجهها النساء من مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية في العراق، أيضا تم التركيز على أهمية وجود الدعم القانوني والنفسي و التقني في حل مشكلة العنف الرقمي بالنسبة للمشاركات

[1] Simon Kemp, "Digital; 2023: Iraq", DataReportal, February 2023

حيث اتفقت المشاركات على أن غياب وجود قانون واضح للتعامل مع الجرائم المعلوماتية في العراق هو تهديد حقيقي لأمن النساء في الفضاء الرقمي و على الأرض في ذات الوقت.

مرت الدراسة أيضاً على الخطوات والمشاريع التي قامت بها النساء اللواتي يعملن بمناصب تؤهلهن لتقديم الدعم لضحايا العنف الرقمي الموجه ضد النساء بشكل رئيسي في العراق، حيث خلصت إلى مجموعة نتائج مهمة:

- هناك غياب واضح لأي منهجية للتعامل مع جرائم العنف الرقمي في العراق حيث تركز الجهات الحكومية بالعادة على توقيع التعهدات وتقديم الاعتذار للضحية في حال تقدمت بشكوى لهم، بينما قلة قليلة اتخذت إجراء قانوني يوقف المجرم من ارتكاب العنف ويحمي الضحية بشكل واضح.
- غالبية الضحايا هن من اللواتي لا يمتلكن أساسيات الخبرة الرقمية التي تساعدهن في حماية الأجهزة والأدوات الرقمية التي يقمن باستعمالها، بالتالي يتعرضن للابتزاز والاختراق وغيرها من مظاهر العنف الرقمي.

وعليه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد في التخفيف من حدة ظاهرة العنف الرقمي كتهديد حقيقي لأمن النساء العراقيات الرقمي والذي ينعكس على أمنهن الجسدي في بعض الأحيان، ويمكن تلخيصها في:

- إقرار قانون عادل ومنصف لمكافحة الجرائم المعلوماتية، تركز مواده على الوصول إلى الجاني ومعاقبته، وعدم الاكتفاء بمسودات القوانين التي تعتمد اللغة الفضفاضة و التي من الممكن أن يتم استغلالها فيما بعد لتكميم الأفواه وتقييد حرية التعبير في العراق.
- تفعيل منصات وجهات تركز بشكل رئيسي على الدعم النفسي للضحايا والتوقف عن لوم ضحايا العنف الرقمي لما له من أثر سلبي حقيقي عليهن.
- تكثيف دورات وورشات أمن رقمي تقدم للنساء في العراق من مختلف الفئات المجتمعية لتقوية الوعي بأن الحقوق الرقمية باتت جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الطبيعية، ذلك سيساهم في خلق طبقة نساء واعية تقف في وجه العنف الرقمي مهما كانت درجة التهديد.

المنهجية والقيود

قامت الدراسة بتناول المفاهيم الرئيسية كمفهوم العنف والعنف الرقمي، وما ورد في التشريعات العراقية (من الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان) لمحاربته، والأبعاد الاجتماعية والثقافية المترتبة على العنف الرقمي، وايضاً تناولت نبذة عن أهم مبادرات تعزيز الوعي بالعنف الرقمي والمنصات والجهات التي تعمل على توعية النساء بحقوقهن الرقمية.

تم ذلك من خلال عمل مقابلات شخصية، عن طريق المكالمات الهاتفية مع نساء عراقيات يعملن بشكل رئيسي في مناصب إدارية وسياسية، ناشطات في المجال النسوي، أو يعملن في وظائف مكتبية (وظائف حكومية، منظمات مجتمع مدني بشكل رئيسي) لقياس نسبة تأثر النساء العراقيات اللواتي يمتلكن الوعي الكافي بأهميتهن كنساء وبوجوب احترام حقوقهن في المجتمع بالعنف الرقمي، وقد وُجد أن 25 من أصل 25 سيدة تمت مقابلتهن قد تعرضن للعنف الرقمي، أي ما تشكل نسبته 100% من مجموع المشاركات في المقابلات الشخصية.

تلي ذلك نتائج العينة البحثية الرئيسية للدراسة وتم جمعها عن طريق استبانة الكترونية تم نشرها على نطاق واسع على مختلف المنصات والمواقع العراقية الرقمية، وشاركت فيها 117 امرأة عراقية من مختلف المحافظات من ضمنها كردستان العراق.

الإطار المفاهيمي

1. **مفهوم العنف:** عرفت منظمة الصحة العالمية العنف على انهُ: (الاستعمال المقصود للقوة البدنية أو للسلطة بشكل فعلي او على مستوى التهديد ضد شخص ما أو مجموعة ما أو ضد المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالية الإصابة أو الموت فضلاً عن الأذى النفسي وسوء التوافق والحرمان). [2]
2. **مفهوم العنف القائم ضد المرأة:** هو الفعل الذي ينتج عنه، أو يحتمل ان يؤدي الى ضرر بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديدات بمثل هذه الأفعال او الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الخاصة.[3]
3. **العنف الرقمي ضد المرأة والموجه عن طريق الانترنت:** ويقصد بهِ العنف المتصل بالتقنية وهو جزء من العنف الموجه ضد المرأة في الواقع ويتضمن مجموعة من الأفعال العنيفة التي ترتكب أو تحرض او تتفاقم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالهاتف او الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، ويشمل هذا النوع من العنف التتبع الكترونياً، والتحرش الالكتروني، وخطاب الكراهية...والخ،[4] وان منظمة العفو الدولية ذكرت في تقريرها الذي أصدرته عام 2018 أن العنف الالكتروني: (يتخذ اشكالاً متعددة، منها التهديدات المباشرة او غير المباشرة باستخدام العنف الجسدي او الجنسي، والاساءة التي تستهدف جانباً او اكثر من جوانب هوية المرأة، من قبيل العنصرية، والمضايقات المستهدفة وانتهاك الخصوصية، من قبيل نبش معلومات خاصة عن شخص ما ونشرها على الإنترنت بقصد إلحاق الأذى به، وتبادل صور جنسية او حميمية لامرأة بدون موافقتها.[5] وهو مبني على أساس اختلال الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وتدعمه المفاهيم الاجتماعية الأبوية والسلطوية في اي مجتمع وينعكس في العالم الرقمي وتكون له أبعاد وعواقب في العالم غير الافتراضي).[6]

---

[2] د. سهام مطشر الكعبي، العنف المبني على النوع الاجتماعي..المفهوم والآثار، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 147، 2021، ص 52.

[3] المصدر السابق، ص52.

[4] نهى القرطاجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص 21.

[5] العنف ضد المرأة عبر الانترنت في 2018، منظمة العفو الدولية، تاريخ النشر 2018، وعلى الرابط:

[6] نوال وسار، العنف الرقمي ضد المرأة..إمتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد7، العدد1، 2021، ص265.

العنف الرقمي والتشريعات القانونية العراقية

الإطار القانوني للحكومة المركزية

بدأت محاولات الحكومات العراقية في تشريع قانون مخصص للجرائم المعلوماتية لتنظيم استخدام شبكات المعلومات و أجهزة الحاسوب و الأجهزة و الأنظمة الإلكترونية منذ ثلاثة عشر عاماً حيث تمت القراءة الأولى للقانون أمام مجلس النواب العراقي يوم 27 تموز 2011[7] غير أنه لم يمرر، ثم أعيد عرضه ومناقشته عام 2019[8] ولم يفلح المجلس بتمريره كذلك، ثم نوقش في تشرين الثاني من عام 2020 وأيضا تمت مناقشته في تشرين الثاني 2022،[9] ولكن قوبلت مسودة المشروع في كل مرة بالرفض الواسع من قبل الناشطين ومنظمات المجتمع المدني على الخصوص، كون الكثير من مواده تعتبر فضفاضة وغير قابلة للتحديد، ومن الممكن أن يتم استغلالها لتوجيه عقوبات قاسية قد تصل إلى الحبس المؤبد و الغرامات المالية المبالغ بها، ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ورغم كل تلك العرقلة لازالت رحلة تعديل القانون ليتم تشريعه بشكل نهائي مستمرة إلى يومنا هذا، لكنه ما زال يواجه نفس الرفض المجتمعي والحقوقي، وما تزال العديد من المنظمات الحقوقية والمدنية تعتبره غير صالح حتى للتعديل، لما فيه من انتهاكات واضحة تهمل معاقبة الجاني وتركز على تقييد حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور للمواطن العراقي.

وبسبب هذا التأخير في إقرار قانون مخصص للجرائم المعلوماتية ما تزال العقوبات التي يتم توجيهها في جرائم العنف الرقمي مثل الابتزاز الإلكتروني و القذف والتشهير، تستند على قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 الخاص بعقوبة جرائم التشهير، و بسبب قدم هذا النص فهو غير كافٍ لمجابهة ما يحصل من اختراقات وجرائم على وسائل التواصل الاجتماعي، رغم أن المشرع العراقي تطرق إليها في ذات القانون وتعديلاته حتى عام 2009 في مواده (433) و(434) و(438) و(363) و (403)، وحدد عقوبتها بالحبس من مدة سنة إلى خمس سنوات كحد أقصى للعقوبة.[10]

وعرفت المادة (433) القذف بأنه "إسناد واقعة معينة إلى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت ان توجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه".

وقد عرفت المادة (434) من قانون العقوبات السب، بأنه "رمي الغير بما يخدش شرفه أو اعتباره أو يجرح شعوره وإن لم يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة". إلا أن هذا القانون مخصص للتعامل مع المطبوعات كالصحف وليس المنشورات على الإنترنت.

---

[7] قانون الجرائم المعلوماتية العراق قانون سيء الصياغة و عقوبات غاشمة تخرق الحق في إجراءات التقاضي السليمة و تنتهك حرية التعبير " ،هيومن رايتس ووتش ، 2012م https://www.hrw.org/reports/iraq0712ar.pdf

[8] سعيد النعمان ،"مخاطر الجريمة الالكترونية" ، المنتدى العراقي للنخب و الكفاءات.

[9] "وسط مخاوف من خنق الحريات بالعراق.. قانون جرائم المعلوماتية يثير جدلا" ، الجزيرة نت ،2022.

[10] قانون العقوبات العراقي، رقم 111 لسنة 1969 وتعديلاته إلى حد 2009. http://www.arabwomenlegal-emap.org

وهو ما يتسبب بانتقادات مستمرة تطال القضاء العراقي لإصداره الأحكام القضائية من خلال قانون العقوبات، ويدفع بالحكومات العراقية المتتالية إلى مواصلة اتخاذ إجراءات القانونية تهدف إلى "الحد من الظواهر السلبية التي يشهدها الفضاء الرقمي العراقي" على حد تعبيرهم، آخر تلك المحاولات كان إطلاق وزارة الداخلية العراقية لمنصة "بلّغ"، للتبليغ عما تصفه بـ"المحتوى السيء الهابط الذي يخالف العادات والتقاليد المجتمعية العراقية."

تفتقر هذه المنصة إلى معايير واضحة حول ماهية ما تصفه بـ 'المحتوى الهابط' كونه مفهوم مطاطي قد يتحول إلى ذريعة تستعمل ضد كل من لا تتناسب آراؤه مع الحكومة، وتدور حولها الكثير من المخاوف كونها تتبع نهجاً ضبابياً في التعامل مع البلاغات، ناهيك عن أن وزارة الداخلية لا يدخل في اختصاصها تعريف المحتوى وضبط معايير 'جودت.'[11]

وعلى عكس ما يؤمل من الإجراءات الحكومية، فإن المنصة استخدمت لاستهداف شخصيات فاعلة في الفضاء الرقمي، بعد موجة تحريض وخطاب كراهية طالت مجتمع (البلوجر والفاشينيستا في العراق على وجه الخصوص) باعتبارهم ' آفة مجتمعية' دمرت الأخلاق الحميدة حسب رأي المهاجمين. حيث باشرت الوزارة بتنفيذ أوامر الاعتقال بحق بعض منهم مثل إصدارها حكماً على الشخصية المعروفة بـ 'أم فهد'، بعد موجة من الهجوم تعرضت لها في منصات التواصل الاجتماعي على خلفية فيديو انتشر لها في سيارة حكومية تتجاوز حشود المشجعين الذين يحاولون الدخول إلى الملعب خلال المباراة النهائية لخليجي 25 في البصرة، و نص الحكم على الحبس البسيط لمدة 6 أشهر استناداً على المادة 403 من قانون العقوبات، بتهمة صناعة ونشر أفلام وفيديوهات تتضمن أقوالاً فاحشة ومخلة بالحياء وعرضها على أنظار الجمهور، وحسب المحامي العراقي حسان الزبيدي في حديث مع موقع الحرة "لا شيء مما سجلته ونشرته يعتبر مصداقاً للمادة 403 التي حكمت على أساسها."[12]

اللغط الدائر حول هذه المنصة مرده الخوف من أن تتحول إلى وسيلة لإسكات الأصوات في العراق، من خلال التركيز على شخصيات مارس المجتمع نفسه ضدهم أشكالاً متعددة من العنف الرقمي وخصوصاً خطاب الكراهية، سعياً من وزارة الداخلية لكسب الإشادة والتأييد، ويعتبر المدافعون عن حقوق الانسان والناشطون والصحفيون أن هذه الإجراءات ما هي إلا بداية لعصر مظلم من الإسكات والترهيب في العراق على منصات التواصل الاجتماعي.

يحدث أن هذا اللغط يحدث بينما يتم تجاهل القضية الأكبر، وهي الانتهاكات الشديدة التي تحدث بحق النساء في العراق، حيث تزامن موضوع تنفيذ الاعتقالات مع خبر مقتل اليوتيوبر والمدونة العراقية 'طيبة العلي' خنقاً على يد والدها، وقد تم شن حملة كبيرة من خطاب الكراهية ضد الضحية بعد مقتلها، شملت منشورات تشويه وتحريض وطعن في الشرف، فقط من أجل لوم الضحية وتبرير الاعتداء الذي حصل بحقها.

[11] حيدر الموسوي ، منصة "بلّغ" العراقية: محاربة "المحتوى الهابط" أو تكميم الأفواه؟ " ، منصة درج ، 2023

[12] 2023، "المحتوى الهابط" في العراق.. مخاوف من استخدام "تعابير مطاطية" لـ "تكميم الأفواه" ، الحرة نت

طيبة العلي غادرت العراق هرباً من أخيها الذي اغتصبها واعتدى عليها أكثر من مرة حسبما أعلنت على قناتها على يوتيوب، وعادت للعراق بعد محاولات عائلتها العديدة لإقناعها بالرجوع إليهم ومصالحتها، وهو ما قابلته طيبة بالفرح الشديد لعودتها إلى الوطن حسب ما عبرت عنه في حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ليتم قتلها فيما بعد.

وبرغم التحديات القانونية والمطالبات الواسعة بضرورة إنجاز ملف تشريع قانون الجرائم المعلوماتية إلا أنه هناك مجموعة من المبادرات التي خففت وساعدت في حل العديد من مشاكل العنف الرقمي، خصوصا من خلال الشرطة المجتمعية و وحدة الجرائم الإلكترونية و جهاز الأمن الوطني، حيث تم تخصيص خط ساخن للتبليغ عن حالات الابتزاز الإلكتروني من خلال الاتصال على الرقم 131، أو على الرقم 533 من داخل العراق، وحسب تصريح غالب عطية مدير الشرطة المجتمعية في لقاء له مع وكالة الأنباء العراقية أنه "تم إعادة 128 فتاة هاربة من ذويها بسبب الابتزاز، فضلاً عن منع 37 حالة انتحار، ومعالجة 1950 حالة ابتزاز إلكتروني خلال عام 2021."[13] وفي إحصائية للمناشدات الخاصة بالابتزاز الإلكتروني عبر الخط الساخن كان هناك 1310 مناشدة على مدار عام 2021 أعلاها كان 222 مناشدة في كانون الثاني، و أقلها في نيسان بواقع 64 مناشدة، و من هذه المناشدات تم إنجاز وحل 1296 مناشدة،[14] النسبة الأكبر من هذه المناشدات كانت للنساء، حيث في عام 2022 تمت معالجة 1432 حالة ابتزاز للنساء و 242 حالة ابتزاز تعرض لها رجال وفقاً للشرطة المجتمعية بالإضافة إلى إعادة 169 فتاة هاربة.[15]

برغم أن هذه الإحصائية قد تعتبرها الجهات الرسمية قصة نجاح تثبت مواكبتهم للقضايا التي تواجه النساء، إلا أن مصطلح 'معالجة' الوارد في تصريح مدير الشرطة المجتمعية لا يوضح في الحقيقة نوعية الإجراءات التي يتخذها هذا الجهاز للرد على المناشدات، وهو ما يبقي السؤال حول مصير طالبات الدعم مفتوحاً، وبالقياس على حالة المغدورة 'طيبة العلي' والتي اكتفت فيها الشرطة المجتمعية بإعادة الضحية إلى منزل أهلها بعد تعهدهم بعدم التعرض لها بأي فعل مؤذٍ، وهي التي هربت منهم بسبب تعرضها لعنف شديد، فإن الدور الذي تلعبه الشرطة المجتمعية قد لا يكون في صالح الضحايا بسبب غياب الضمانات بعدم تعرض الضحية للعنف مرة أخرى، فتلك التواقيع لا تمثل عائقاً أمامهم لتكرار عملية التعنيف والإساءة النفسية وحتى القتل، لأن سلطة القانون لمواجهة العنف ضد النساء هي ضعيفة أصلاً. [16]

حالة طيبة العلي بلا شك زادت خوف النساء العراقيات، ودفعتهن نحو الخروج باعتصامات للمطالبة بالقصاص ضد قاتل طيبة، وضرورة تشريع قوانين تحمي النساء العراقيات من النظام الأبوي الذي يهددهن في كل مكان على الأرض وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وفي تعليق من منظمة العفو الدولية على هذه الحادثة "إلى أن تتبنى السلطات العراقية تشريعات صلبة توفر الحماية للنساء والفتيات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ سنستمر حتمًا في مشاهدة جرائم قتل مروعة مثل مقتل طيبة العلي على يد والدها."[17]

---

[13] محمد سليم ، الشرطة المجتمعية.. أدوار تكافح جرائم تمس الأسر العراقية ومعالجات تفكك الأسباب ، وكالة الأنبار العراقية ، 2022

[14] مشاركة اللواء سعد معن من وزارة الداخلية خلال المؤتمر الأول للحقوق الرقمية و الأمن الرقمي في بغداد ،شبكة أنسم، آذار 2022

[15] .كريم القبطان ، الشرطة المجتمعية ،كانون الثاني 2023

[16] ان إ.م .بلاي ، "كيف "لا تنجو" النساء في العراق؟!" ، جمار ، شباط 2023

[17] مقتل طيبة علي على يَد والدها يشدّد على ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي " ، منظمة العفو الدولية، 2023م"

الإطار القانوني لحكومة إقليم كردستان

الوضع في إقليم كردستان لا يختلف كثيراً عن باقي العراق، فالقانون المتبع لمعالجة حالات الابتزاز الإلكتروني هو القانون رقم 6 لعام 2008[18] - لمنع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات، ووفقاً لهذا القانون المشرّع في برلمان كردستان، فإن العقوبات المتعلقة بالمخالفات والعنف والابتزاز في مواقع التواصل الاجتماعي تشمل السجن ما بين ثلاثة أشهر إلى سنة، وغرامة مالية تتراوح بين 750 ألف دينار (500 دولار) إلى 3 ملايين دينار (نحو 2000 دولار).

ويتقاطع إقليم كردستان مع باقي المحافظات العراقية في عدم وجود قانون واضح للجرائم المعلوماتية، حيث إنه من أجل إيجاد حل مناسب يُجمع ناشطون أكراد على أهمية تحديث أو تعديل القوانين بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في المجتمع، إذ إن العقوبات الواردة في القانون رقم 6 خصت الهواتف النقالة دون مواقع التواصل الاجتماعي، ويرون أنها "عقوبات خفيفة قياساً بحجم بعض الجرائم التي تحدث."

وكشف الإحصاء السنوي للحوادث والجرائم الذي أعلنت عنه مديرية شرطة إقليم كردستان العراق عن تسجيل 2576 حالة سوء استخدام لأجهزة الاتصالات في سنة 2022، في زيادة مضطردة مقارنة بعام 2021، والذي لم يسجل فيه سوى 343 حالة، على الرغم من وجود تراجع طفيف في معدلات الجرائم الأخرى مثل حالات القتل العمد التي لم تتجاوز 183 حالة وحالات الانتحار التي بلغت 240 حالة. [19]

وغالباً ما تنتهي عمليات الابتزاز والفضائح الإلكترونية التي تستهدف النساء بتعنيفهن من قبل ذويهن، وأحيانا تصل إلى مرحلة التصفية الجسدية بدوافع ما يسمى بـ 'عمليات غسل العار'.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية المترتبة على العنف الرقمي

يعتبر التطور التقني وتوفير الفضاء الرقمي الآمن للمستخدمين لاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بحرية وأمان هو أحد العناصر المهمة لتقييم ما إذا كانت الدولة توفر حرية كافية في استخدام الإنترنت، أو حرية جزئية أو لا توفر حرية تماماً بسبب مجموعة القيود التي تُفرض على مستخدمي هذه الوسائل مثل (تقييد المحتوى، التحكم في المواقع والأخبار.. الخ)، واحتل العراق المرتبة 42 بتصنيف حر جزئياً في عام 2022م.[20]

فبالرغم من التطور والانفتاح الذي طرأ على استعمال وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت متاحة للجميع بعد أن كانت خدمة الانترنت بحد ذاتها مقتصرة على فئات معينة دون الأخرى، لا يزال غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العراق يتعاملون مع هذه المنصات على أنها وسيلة ترفيهية لا أكثر، ولا يأخذون على محمل الجد الحدود التي تمنعهم من ارتكاب مجموعة من الانتهاكات كونها لا تنتقل إلى الواقع الذي نعيشه،

---

[18] قانون رقم (6) لسنة 2008 قانون منع اساءة استعمال اجهزة الاتصالات في اقليم كردستان- يمكن االطلاع على نسخة من القانون هنا – قوانين إقليم كردستنا – شركة ميزان العدالة https://mizanaladalah.com/yasakan_ar.aspx?type=2

[19] شرطة اقليم كوردستان: 455 حالة انتحار وقتل العام الماضي ، روداو ، كانون الاون

[20] التقرير العالمي للحرية على الإنترنت ، فريدوم هاوس و مؤسسة أنسم ، 2022

هذا الطرح هو ما ساهم في جعل ظاهرة العنف الرقمي تنتشر في العراق، والموجهة في الغالب ضد النساء اللواتي يستعملن وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آراء مختلفة، و في بعض الأحيان حتى الفتيات اللواتي ينشرن يومياتهن بشكل عفوي يتعرضن للعنف الرقمي مثل التنمر، الابتزاز الإلكتروني، سرقة الصور الشخصية والتهديد بها، التعليقات المسيئة و غيرها من مظاهر العنف الرقمي.

هذا العنف يمكن أن يسبب الأذى النفسي والعاطفي للضحية، ويصل في بعض الأحيان إلى حد أن تتوقف عن استعمال حساباتها على المنصات الاجتماعية بسبب الخوف من العنف الرقمي، وبرغم إنكار ذلك من قبل فئات مجتمعية متعددة إلا أنه حوالي 1.32 مليون شخص في العراق[21] معرضون لخطر العنف الرقمي بأشكاله المختلفة في العراق، وتشكل النساء والفتيات المراهقات أكثر من 75٪ من هذه الفئة. وترتبط 77٪ من حوادث العنف ضد المرأة بالعنف الأسري، ويقدّر تقرير منظمة الصحة العالمية حول العنف ضد المرأة، والذي نشر مؤخراً، أن معدل انتشار عنف الشريك الحميم يبلغ 26٪ بين النساء المتزوجات/ الشريكات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً في العراق،[22] وأيضا و من خلال دراسة أعدها المكتب الإقليمي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية في مايو 2020 عبر الإنترنت في 9 دول (المغرب وليبيا وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن) أظهرت هذه الدراسة أن نساء العراق هن الأعلى في معدلات التعرض للعنف الرقمي حيث بلغت النسبة 70.4%.[23]

وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن 85% من الرجال العراقيين يقولون إنهم سيمنعون أي امرأة في عائلاتهم من تقديم شكوى في حال تعرضها لعنف رقمي، أما بالنسبة إلى النساء، فتقول 75% منهن إنهن لن يتحدثن إلى الشرطة خوفاً من المزيد من العنف، أو من إمكانية نبذهن بعد ذلك،[24] خصوصاً أن غياب التشريعات القانونية الصارمة ضد من يرتكب أي تعدٍّ على وسائل التواصل الاجتماعي يعتبر تحدياً كبيراً يجعل الكثير من الضحايا يفضلن السكوت والتراجع عن تقديم الشكوى بحق المعتدي، خوفا من اللوم الذي يمارسه المجتمع ضد الضحية.

وتلعب الزيادة السكانية الكبيرة والمتسارعة في العراق دوراً كبيراً في زيادة حالات العنف الرقمي الموجهة ضد النساء بسبب زيادة أعداد المستخدمين والمستخدمات لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث بلغ مجموع سكان العراق 45.00 مليون نسمة في كانون الثاني 2023، وتشير البيانات إلى أن عدد سكان العراق زاد بمقدار (+2.3٪) بين عامي 2022 و2023. مع العلم أن 49.9% من سكان العراق من الإناث، في حين أن 50.1 في المائة هم من الذكور.

وقد وصل عدد مستخدمي الإنترنت في العراق إلى 33.72 مليون مستخدم في بداية عام 2023، وبلغ معدل انتشار الإنترنت 74.9٪. ويشير تحليل Kepios إلى أن مستخدمي الإنترنت في العراق زادوا بمقدار 7.3 مليون (+27.7 بالمائة) بين عامي 2022 و2023، وهذه البيانات توضح نسبة استعمال المنصات المشهورة في العراق لكل من النساء والرجال في كانون الثاني من عام 2023.[25]

---

[21] أجيال السلطاني ، "تدشين أول خطة استراتيجية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق " ، موقع الأمم المتحدة في العراق ، 2022م .

[22] أجيال السلطاني ، "تدشين أول خطة استراتيجية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق " ، موقع الأمم المتحدة في العراق ، 2022م .

[23] العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2020م

[24] مصطفى هاشم ، قانون معطل وحلول ترقيعية.. تحذيرات بشأن "العنف الأسري" في العراق ، الحرة نت ، 2022م

[25] Simon Kemp, "Digital 2023: Iraq", DataReportal, February 2023

مبادرات تعزيز الوعي بالعنف الرقمي والمنصات العراقية التي تدعم النساء

شاركت منظمات المجتمع المدني والجامعات العراقية في حملات توعية عديدة حول العنف الرقمي والابتزاز الالكتروني، حيث أقامت جمعية النضال لحقوق الإنسان ندوة عن الحماية الرقمية والتوعية بشأن الابتزاز الإلكتروني بالتعاون مع ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية/ قسم شؤون المواطنين-شعبة حقوق الانسان، بتاريخ 13 كانون الأول 2022، في مقر الديوان بالعاصمة بغداد، لمجموعة من موظفي الديوان.[26] وتناولت الندوة مجموعة من النصائح والارشادات بشأن الحماية من الابتزاز وكيفية المحافظة على أمان بيئة العمل إلكترونياً، والتعرف على إجراءات الضبط الإلكتروني، والحديث عن كلمات السر القوية، وأيضاً معرفة الأطر القانونية في ما يتعلق بموضوع الحقوق الرقمية، كما أقامت كلية الإعلام بجامعة ذي قار، بالتعاون مع الشرطة المجتمعية، ندوةً توعوية عن جرائم الابتزاز الالكتروني وتأثيرها على المجتمع.

كما قامت مؤسسة أنسم بسبب إدراكها لأهمية الحقوق الرقمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان بفتح (منصة مساعدة رقمية help desk) لاستقبال الحالات الرقمية الطارئة، خصوصاً فقدان الحسابات والابتزاز الرقمي و نشر الصور الخاصة، ومنذ أيلول 2019 لغاية كانون الثاني 2023 استقبلت منصة المساعدة الرقمية في أنسم أكثر من 559 حالة، معظمها من النساء، وأبرز القضايا تتعلق بالابتزاز الرقمي عبر الصور، وتبرز أهمية هذه المنصة حسب آراء العاملين في المؤسسة في ظل وجود أعداد كبيرة من الأشخاص، والنساء خصوصاً، ممن ليس لديهم ثقة بالأجهزة الحكومية لأسباب متعددة، منها الخوف من اللوم، والخوف من الفضيحة أو وصول الموضوع للعائلة مما قد يؤدي لوقوع الفتاة بموقف سيء، وذلك رغم تعهد هذه الجهات باحترام سرية المعلومات، فضلاً عن إجراءات التبليغ لدى الأجهزة الحكومية والتي تتطلب توجه الضحية للمركز الأمني لتقديم الشكوى، وهو ما يمكن اعتباره صعباً من قِبَل بعض الفتيات اللواتي لا يستطعن الخروج من المنزل بسهولة، "لكن المنصة الخاصة بأنسم تعتبر وسيلة بديلة مفيدة يمكن التصرف من خلالها وحل المشكلة بشكل مباشر بالتواصل وشرح المشكلة للفريق التقني الخاص."[27]

يقول منتظر الخزرجي وهو مدرب أمن رقمي في مشروع تعزيز الوعي ضد الابتزاز الإلكتروني، ويعمل بشكل رئيسي على تقديم الدورات التوعوية للطلبة والمعلمين في مدارس ضمن محافظة العاصمة بغداد، وغالباً ما يستهدف المدارس المتوسطة للإناث، أن الكثير من المشاكل التي تواجه الفتيات تحدث بسبب التطور التكنولوجي وتأثر كثير منهن بالكلام المعسول من قبل الشباب، والذين في كثير من الأحيان يكون هدفهم الوحيد هو كسب مشاعر الفتيات ومن ثم ابتزازهن بصورهن كمصدر للدخل.

وواحدة من الأمثلة التي يذكرها الخزرجي "فتاة تحب شاباً وتتكلم معه بشكل مستمر عبر المواقع المختلفة أعطاها ورقة عليها باركود وطلب منها أن تقوم بطباعة نسخ كثيرة منه ومن ثم توزيعها في المدرسة، لتكتشف المدرسة أن هذا الباركود يفتح قناة لممثلة عراقية إباحية، تعطي دروسا تعليمية في التمثيل الإباحي، استطاعت المدرسة السيطرة على انتشار الباركودات، لكن بالطبع هذا الحل ليس نهائياً." ويؤكد منتظر أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه النساء في العراق أهمها هو الخوف من الشرطة المجتمعية وقلة الثقة بهم، ففي الحالة

[26] موقع جمعية النضال لحقوق الانسان

[27] حيدر حمزوز ، مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية . كانون الثاني 2023

المذكورة بالذات رفضت مديرة المدرسة التوجه للشرطة المجتمعية خوفاً من إيقاع الطالبة بمشكلة، رغم كون الشرطة المجتمعية مستعدة لتقديم المساعدة لجميع الضحايا مع التكتم على القضية لكن في الواقع أغلب من يقعن في المشاكل يتوجهن نحو صفحات محاربة الابتزاز، والتي يقف وراءها مبتزون بالعادة أيضاً.

يلخص منتظر تجربته في مجال التوعية وحل مشاكل الابتزاز بالقول "أهلي يرفضون ما أقوم به وأنا لا ألومهم، لأنه لا وجود لقانونٍ واضح نتعامل به ونلجأ إلى حل مشاكل العنف الرقمي من خلاله، الأمر الذي يجعلنا متخبطين،" ويعتقد منتظر بأنه تحت التهديد بخطر حقيقي لأنه يحاول أن يقدم الدعم لضحايا العنف الرقمي من النساء، في غياب منظومة واضحة تحمي المدافعين أمثاله.

تتنوع المنصات العراقية التي تركز بشكل رئيسي على توعية النساء بحقوقهن وفضح المعتدين مثل منصة (الثورة أنثى)،[28] والتي تركز على نشر مواضيع يعتبرها المجتمع حساسة و لا ينبغي التكلم عنها في العلن، مثل إقصاء النساء العراقيات من المناصب الإدارية واستمرار تهميشهن، وعدم وجود دور تؤوي ضحايا التعنيف وغيرها الكثير من المواضيع، وتنشط ضد هذه المنصة حملات من خطاب الكراهية والتحريض في كل مرة يتم فيها نشر مقال يستفز ردود أفعال متشددة، حيث تتعرض المشرفات على الصفحة للتهديد بالقتل و بإغلاق الصفحة إذا استمرين بالنشر.

الحملات التي تتعرض لها المنصات الرقمية التي تدافع عن النساء لا تقتصر على التعليقات المسيئة وحملات التحريض وخطاب الكراهية فقط، بل تمتد إلى الرسائل الخاصة، وهو ما أكدته مؤسسة ومديرة منصة 'العراقية هنا' التي تركز على تقديم الدعم للنساء العراقيات المبدعات في مختلف المجالات الفنية مثل الرسم والشعر والكتابة وغيرها، وتضم المنصة حوالي 800 امرأة من أصحاب المواهب متخصصة كلٌ في مجالها، وحيث أن منشورات المنصة عادة تحتوي صوراً للفتيات (وجوه الفتيات تحديداً)، تقول مديرة المنصة إنهم يتلقون الكثير من التعليقات والرسائل السلبية.

تقول مديرة المنصة على سبيل المثال "أرسل لي شخص من جنسية عربية صورة إحدى الفتيات التي قمت بنشر نشاطها وعملها سائلاً عن مهرها؟ وعرض علي ما أطلب من المال إذا استطعت أن أقنعها بالارتباط به، شعرت هنا كأنني أعمل كسمسارة وأن النساء بالنسبة للعديد من الرجال هن مجرد سلعة تباع و تشترى حسب المواصفات الشكلية."

وتشير مديرة المنصة إلى أن الرسائل التي تتلقاها عادة ما تعكس المعتقد الديني للأشخاص الذين يقومون بإرسالها، حيث تحتوي عادةً عبارات من قبيل (حرام، عيب، وزر الفتاة في رقبة من ينشر صورها.. الخ)، وتختار مديرة المنصة في العادة تجاهل تلك الرسائل وعدم اتخاذ أي إجراء ضد مرسليها، لأنها تعتقد أن أي إجراء قد تتخذه لن يكون مجدياً وقد يعرضها للخطر الجسدي كون هويتها معروفة.

[28] سهى عودة، نداء المرأة العراقية: ثوري فالثورة أنثى. الانتدبندنت العربية – 11 نوفمبر 2019

ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء في العراق

على الرغم من إنكار نسبة كبيرة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وجود ظاهرة تسمى بالعنف الرقمي ضد النساء في العراق إلا أن أثر هذا العنف لم يعد خفياً ولم يعد قابلاً للطمس، ونعتقد من خلال هذه الدراسة أن زيادة أعداد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات العشر الأخيرة أدت إلى جعل العنف الرقمي ضد النساء ظاهرة منتشرة وإن كانت لا تؤخذ حتى الآن على محمل الجد.

قامت هذه الدراسة على عينة بحثية مكونة من 117 امرأة عراقية يستعمل جميعهن منصات التواصل الاجتماعي وتعرضن لأشكال مختلفة من العنف الرقمي، كما قامت برصد مجموعة من الحوادث التي حصلت على تفاعل من الرأي العام، وحوادث تم رصدها من خلال عمل 25 مقابلة مع نساء عراقيات تعرضن لتجربة العنف الرقمي، وقمنا بتحليل السلوكيات التي تواجه كل واحدة منهن خلال استعمال حساباتها في الفضاء الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد شاركت في العينة البحثية نساء من 18 محافظة عراقية أغلبهن من بغداد (42%)، وكان لإقليم كردستان حصة من الدراسة.

أوّلاً: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحافظات العراقية باستثناء إقليم كردستان

غالبية المشاركات متعلمات تعليم جامعي فما فوق، غير متزوجات (58%) وفي الفئة العمرية من 18 إلى 49 سنة (94%) كما يظهر في الجدول رقم (1).

جدول (1): العينة المشاركة في البحث من حيث الحالة الاجتماعية والفئة التعليمي بالنسبة المئوية. والمستوى العمرية

الحالة الاجتماعية				الفئة العمرية				المستوى التعليمي		
عزباء	متزوجة	مطلقة	ارملة	أقل من 17	من 18 إلى 29	من 30 إلى 49	أكثر من 50	ثانوية	بكالوريوس	دراسات عليا
55.76%	42.27%	1.03%	1.03%	3.09%	54.64%	39.18%	3.09%	20.62%	59.79%	19.59%

تتنوع مجالات عمل المشاركات في الاستبيان حيث إن اللواتي يعملن في القطاع الحكومي بلغن نسبة (25.8%)، والقطاع الخاص (11.3%) والعاملات مع منظمات أجنبية (2%)، ومنظمات محلية وخيرية ونقابات ومنظمات غير حكومية...إلخ نسبة (21.7%)، أما نسبة العاملات في أعمال حرة استشارية (9.3%) وأعمال أخرى (30%).

وجدت الدراسة أن النساء في العراق معرضات لخطر العنف الرقمي بدون استثناء، حيث لا يقتصر العنف الرقمي فقط على النساء اللواتي يعملن في مناصب تدافع وتنادي بحقوق المرأة بل حتى النساء اللواتي يعملن في وظائف مقبولة مجتمعياً، فعلى سبيل المثال تعتقد ز.م. من بغداد والتي تعمل معلمة، أنها تعاني من العنف الرقمي لأنها شخص يتفاعل عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وتشارك أفكارها وآراءها، ويصل الأمر عند تعليقها على بعض المنشورات إلى السب والشتم والطعن بالشرف، متجاهلين حقها في التعبير عن رأيها واحترام هذا الرأي.

هذا الموقف يكون أكثر حدةً حين يوجه ضدّ الناشطات في المجال النسوي، كونهن يأخذن على عاتقهن توعية الفتيات من مختلف الأعمار، فيكون رد الفعل أكثر تعقيداً، مثلما حدث مع ط.ع. و هي إحدى الناشطات النسويات العاملات في مجال منظمات المجتمع المدني وتتفاعل بشكل مستمر مع قضايا النساء، ومن أبرز ما تتعرض له هو التحرش على رقمها الخاص على برنامج واتساب، حيث تصلها رسائل من أرقام غريبة عبر الواتساب تطلب منها فتح الكاميرا بالإضافة لإرسال صور غير لائقة، وقامت بالتعامل مع الموضوع بعمل حظر للأرقام التي ترسل تلك الرسائل في المرات الأولى إلا أن الأمر تكرر أكثر من مرة وبقيت تأتيها طلبات بالتحدث عبر مكالمة فيديو، حتى قامت بطلب المساعدة من أصدقائها الذين يعملون معها لتختفي الرسائل بعد ذلك.

حوالي (32%) من المشاركات في الاستبيان هن سيدات نشطات بالكتابة والنشر على الانترنت يقمن بالتعليق على منشورات مختلفة أو إعادة نشر المنشورات في بعض المنصات وكتابة المنشورات ونشر الصور، بينما (15.5%) منهن غير نشطات، و(52.6%) يعتبرن أنفسهن نشطات نوعاً ما، وبتحليل نتائج الاستبيان تبين أن النساء النشطات بالكتابة والنشر على الإنترنت تتعرضن للكثير من مظاهر العنف الرقمي، وأكدت ذلك المقابلات التي قمنا بتنفيذها خلال هذه الدراسة.

تقول ن.ق. وهي مرشحة سابقة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، إنها قامت بفتح صفحة باسمها لتنشر برنامجها الانتخابي وما تقوم به من أنشطة وزيارات لتعريف الناس بأفكارها وسياستها بهدف جمع الأصوات وتحقيق الفوز في الانتخابات، إلا أنها قوبلت بالكثير من التعليقات السلبية والمسيئة والاستهزائية، وتروي أيضا ز.ح. من محافظة البصرة أنها تعرضت للعنف الرقمي كونها ناشطة مدنية كانت لديها حملات على التويتر وبرامج التواصل الاجتماعي الأخرى حول ضرورة تشريع قانون العنف الأسري، حملة ز.ح. حسب وصفها كانت مؤثرة وواسعة الانتشار وقادت الكثير من الفتيات لدعم قانون العنف الأسري، الأمر الذي أدى إلى تعرضها لخطاب كراهية وتهديد بسبب هذا الموضوع من حسابات وهمية.

تكرر ذات الأمر مع ر.ط. من نينوى وهي ناشطة مجتمعية في قضايا التماسك المجتمعي وبناء السلام وتركز بشكل رئيسي على قضايا العنف ضد المرأة في العراق، حيث تعرضت للتحرش عبر الانستغرام عن طريق رسائل تتضمن محتوىً جنسياً ورسائل تهديد والكثير من خطاب الكراهية بسبب نشاطها.

تعتقد (67%) من المستجيبات للدراسة أن تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف الرقمي كان فقط لأنهن نساء، بينما تعتقد (33%) عكس ذلك.

حيث تؤكد ن.ق. على أن تعرضها للعنف الرقمي في فترة ترشحها للانتخابات البرلمانية جاء بسبب كونها امرأة ومرشحة سياسية ولم تكن لتتعرض له لو كانت رجلاً، وتؤكد ذلك مستجيبة أخرى مستدله بميل المهاجمين إلى سرقة الصور الشخصية الخاصة بها وهو ما لم يكن ليحدث لو كانت رجلاً، وتجيب مشاركة أخرى "أتعرض

للعنف الرقمي فقط لكوني امرأة على المنشورات التي تخص هواياتي حيث أتلقى تعليقات من نوع أن ما أحلم به متاح فقط للذكور."

إحدى المشتركات روت أيضاً أنها حين قامت بالرد على أحد المنشورات معارضة فكرة ضرب المرأة بحجة التأديب، واجهتها تعليقات مثل: "ناقصة عقل، لا يحق لك إبداء رأيك، مراهقة، نسوية تريد الانحلال الأخلاقي، وشخص ينصح صديقه بأن هذه فتاة اترك النقاش معها وأرح عقلك من غبائها."

ثانياً: العنف الرقمي ضد النازحات في العراق

يعتبر العراق من البلدان التي مرت بمرحلة نزاعات مسلحة أدت إلى ترك العديد من السكان مناطقهم الأصلية، خاصة في عام 2014 وفترة الحرب على داعش، ما سبب نزوح العديد من الأسر والنساء داخل العراق، لذلك كان من المهم أن تشمل العينة البحثية للدراسة نساءً نازحات بسبب النزاعات المسلحة، وقد تمكنا من الوصول إلى نسبة 41.2% من المشاركات أتين من مناطق تعرضت للنزاع المسلح واضطررن للنزوح، ووجدنا من خلال الدراسة أن هذه الفئة تتعرض للتمييز على الإنترنت بسبب كونهن نساء نازحات، حيث أكدت ذلك 21.4% منهن.

واجهت بعض النازحات عنفاً رقمياً بسبب بياناتهن الشخصية والمهنية على حساباتهن الرقمية التي تشير إلى المناطق التي نزحن منها، وبلغت نسبة هؤلاء 28.6%، بينما نسبة 43% منهن لا تعلنّ عن المناطق التي ينتمين إليها تجنباً للتعرض للعنف الرقمي، ونسبة 14.3% لا تعلن عن أماكنهن لكن نوعية كتاباتهن والصور التي ينشرنها تجعل من السهل استنتاج المناطق التي ينتمون إليها، وفقط نسبة 7% تتحدثن في حساباتهن عن تجربة النزوح.

شكل رقم (1): تعرض النازحات للتمييز والعنف الرقمي

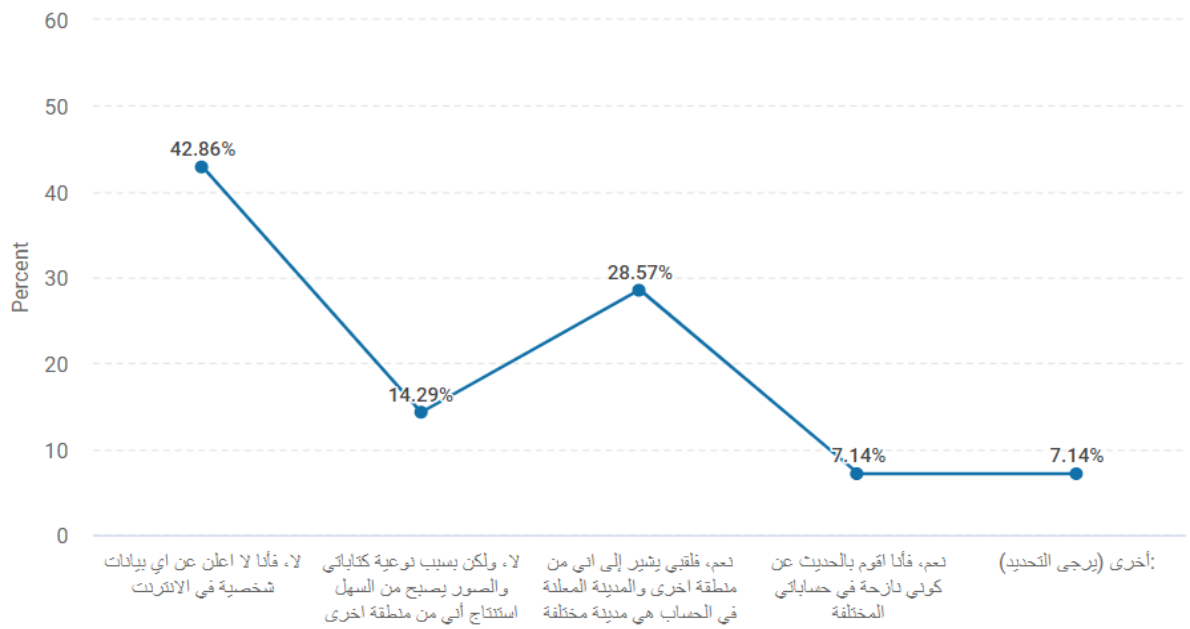

النازحات في العراق يواجهن ظروفاً خاصة حتى عند رغبتهن باتخاذ إجراءات لمواجهة العنف الموجه ضدهن، فنسبة 28.6% منهن تشعرن بأن السلطات المعنية بالحماية من العنف ستميز ضدهن لأنهن لسن من نفس المحافظة التي تعشن فيها، وأنهن لا تستطعن طلب الدعم من الجهات الأمنية في حال تعرضهن للعنف الرقمي.

ومن تجارب المشاركات في الاستبيان تروي إحداهن أنها عايشت تجربة النزوح وتعرضت للعنف الرقمي وحاولت طلب المساعدة لكن بدون فائدة تذكر، بينما نسبة 21.4% من المستجيبات للاستبيان تعتقدن أن لديهن نفس الحقوق في إطار القانون ولديهن ثقة بالجهات الأمنية وتعاملن بنفس معاملة السكان الأصليين، فيما نسبة 50% لم تفكرن بالأمر.

الشكل رقم (2): تعامل الجهات الأمنية مع قضايا النازحات

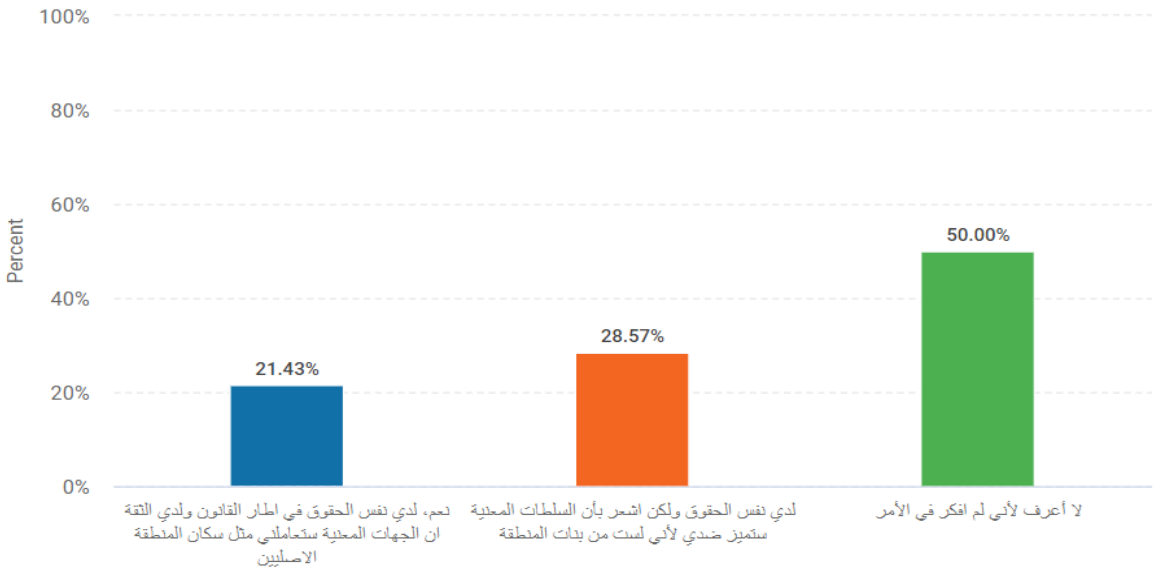

قنوات وأشكال العنف الرقمي ضد النساء في العراق

تتصل معظم المستجيبات للاستبيان بالإنترنت عن طريق الهاتف المتنقل الشخصي، وذلك بنسبة (64.8%)، يليها الكمبيوتر الشخصي بنسبة (12.7%).

أما من حيث منصات التواصل الاجتماعي فأكثر البرامج استخداماً هو الانستغرام بنسبة 50.7%، ويليه واتساب بنسبة 29.6%، بينما بلغت نسبة استخدام الفيسبوك 17% وفيسبوك ماسنجر 15.5%، والبريد الإلكتروني بنسبة 12.7%، وتيليجرام 8.5%.

شكل رقم (3): البرامج الأكثر والأقل استخداماً من قبل النساء

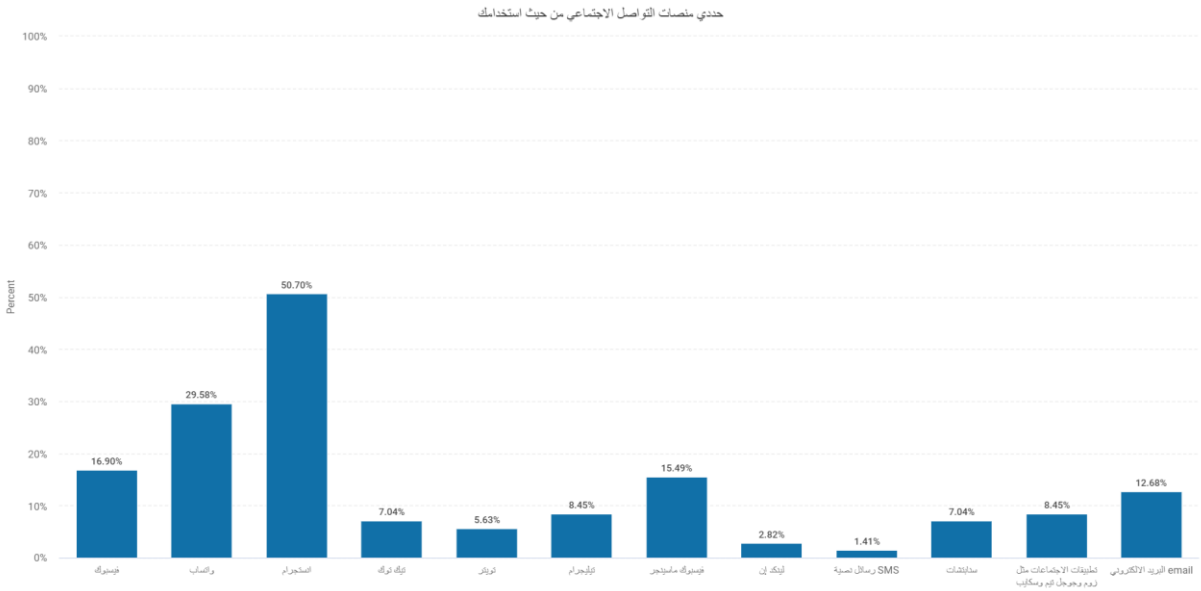

يتبين من نتائج الاستبيان تنوع نشاط المشاركات على الانترنت ويتصدر ميلهن لكتابة المنشورات النصية عن مواضيع عامة يليه منشورات عن أمور شخصية، ثم نشر الفيديوهات العامة وأخيراً نشر الصور الشخصية، حيث إن نسبة 17% من المستجيبات للعينة يكتبن المنشورات النصية العامة يومياً، و24 % أسبوعياً، و42% شهرياً، بينما بلغت نسبة مشاركة منشورات نصية عن أمور شخصية إلى 11% يومياً، و24% أسبوعياً، و42% شهرياً، وبالنسبة للمنشورات المرئية العامة، وجد أن 24% ينشرنها يومياً، و32% أسبوعياً، و22.5% شهرياً. وبلغ نشر الصور الشخصية يومياً نسبة 20%، وأسبوعياً بنسبة 27%، وشهرياً بنسبة 28%.

وفيما يخص شكل العنف الذي تتعرض إليه النساء على الانترنت ودرجة تكرار حدوثه، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تم التلاعب بمشاعرهن 28%، وبلغ عدد السيدات اللواتي تعرضن للسب والشتم والقذف في مواقع التواصل الاجتماعي ما نسبته 27%، وكذلك بلغت نسبة المتعرضات للإزعاج والاتصال المتكرر 17%، واللواتي تم إرسال رسائل تعقب وروابط ملغومة لهن ما نسبته 10% تقريباً، من بينهن إحدى المشاركات تقول "عندما قمت بكتابة تعليق رد أحدهم علي قائلاً 'إلى المطبخ'، و تؤكد مشاركة أخرى "أي رأي اكتبه على مواقع التواصل الاجتماعي لدعم النساء من ضحايا العنف الأسري يتم التهجم علي بألفاظ بذيئة او استهزاء مثلا أنت امرأة ومكانكِ المطبخ."

شكل آخر من أشكال العنف الرقمي في العراق هو المراقبة والتعقب والتجسس، وقد بلغت نسبة المتعرضات له من المشاركات في الاستبيان 8.5%، بينما نسبة اللواتي تعرضن لاختراق حساباتهن بلغ 12.7%، وهو أمر يدل على قلة الوعي الرقمي وعدم الاهتمام بتوفير الحماية الرقمية للأجهزة التي تقوم النساء باستعمالها دوراً كبيراً.

تقول واحدة ممن تمت مقابلتهن في إطار الدراسة إنها حين كانت تعمل في أحد المنظمات تم تزويدها من الإدارة برابط يطلب معلومات شخصية كثيرة، وعندما رفضت التسجيل في الاستبيان بسبب التخوف من مصدر هذا الرابط أكدت الإدارة لها أن الرابط موثوق و أنه أتاهم من منظمة دولية كبيرة و معروفة ومن غير المنطقي أن تقوم منظمة معروفة بسرقة معلومات المستخدمين، وهكذا قامت ج. ن بالتسجيل وتفاجأت في اليوم التالي بخسارتها الدخول لكافة المواقع والحسابات التي تستعملها، واكتشفت أنها وقعت بيد مبتز قام بإرسال صور محادثات بينها وبين زوجها لزوجها، الأمر الذي أثار استنكاره واتهمها بأنها على علاقة مع ذلك الشخص كتفسير لوصول المحادثات إليه، ولم يتقبل و لم يستمع لها وهددها بالقتل وقال لها "لن يلومني أحد إذا قمت بقتلك فأنا أنظف شرفي!،" ثم استمر المبتز بنشر صورها الشخصية مستعملاً حساباتها الشخصية فقاطعها الأهل والأصدقاء مطالبينها بمسح الصور و كأن الموضوع بيدها، بعد ذلك بدأ المبتز بطلب تعبئة رصيد الهاتف من الأقارب عن طريق مراسلتهم، وكانوا يرسلون له وهو مستمر بالنشر، فتوجهت ج.ن. لأحد أقاربها الذي يعمل في جهاز الأمن الوطني وطلبت منه المساعدة في رفع قضية، وتجاوبت معها الشرطة المجتمعية وتم نصب كمين للمبتز ومطاردته على مدار شهر كامل لحين استطاعت الشرطة المجتمعية الوصول إليه، وتبين أنه شخص من منطقة ما تزال تعاني من آثار حرب قريبة، وتعتقد ج.ن. أن حالة النزوح و الحرب وقلة العمل هي من أدت به وبالكثير مثله لاعتبار الابتزاز مادة للسخرية والتسلية والكسب المادي في ظل الأوضاع الراهنة.

أما النساء اللواتي وصلت لهن صور غير مرغوب بها كانت نسبتهن 10%، والنساء اللواتي تم نشر معلوماتهن الشخصية بلغت نسبتهن 2.8%، منهن ش.ش. التي تعمل في القطاع الخاص وتمثلت تجربتها في العنف الرقمي على إرسال رسائل مسيئة وصور خادشه للحياء من ذكور لا تعرفهم، وهي تتعامل مع هذه الانتهاكات عادةً عن طريق حظر المرسل، وتقول ش.ش. إنها لا تتعرض لهذا النوع من العنف فقط من الرجال بل من النساء أيضاً، ويمكن اعتبار عملية إرسال الصور الخادشة للحياء إلى النساء في العراق من الأمور الشائعة، والتي يمكن أن تكون الأقل ضرراً من بين حالات العنف الرقمي التي تواجه النساء كون الضحية قادرة على حذف الشخص بشكل مباشر ما لم يتطور الموضوع وتصبح هذه الإساءة تأتيها من شخص تتعامل معه بشكل يومي.

بينما تروي (س.ع.) وهي فتاة من محافظة نينوى أنها كانت تصل إليها رسائل وروابط وهمية بهدف اختراق حسابها، بالإضافة إلى صور خادشه للحياء من حسابات وهمية بصورة مستمرة، وفيما ترى أن فضح المعتدي مهم، لكن في نفس الوقت عملية تقديم شكوى حول قضية العنف الرقمي مهما كان شكلها ودرجة خطورتها يعرض الفتاة الى التهديد والخطر، بسبب ثقافة المجتمع، ولهذا السبب تتجنب الفتيات تقديم الشكوى حول العنف الرقمي الذي يتعرضن لهُ.

تتعرض النساء أيضاً للتشهير الذي يمس الشرف، وقد بلغت نسبة المتعرضات له من المشتركات في الدراسة (7%)، واللواتي تعرضن لحملة منظمة من أشخاص بلغت نسبتهن 5.6%، وفيما يخص انتحال الهوية فقد تعرضت له 4.2% من المشتركات.

تقول إحدى المشاركات إن أحدهم أرسل لها صور جسد فتاة أخرى من غير إظهار الوجه، وادعى بأنها صورها وهددها بأن يفضحها عند اصدقائها الذين تتابعهم في الانستغرام، وينشر بأنها تقيم علاقة الكترونية معه. سلوك مشابه تتعرض له مشتركة أخرى تقول "أواجه اتصالات يومية غير مرغوب بها واستلم مقاطع مخلة بالحياء فقط لأنني أقوم بنشر صوري فأعتبر متاحة للجميع بنظرهم."

إضافة للأشكال السابقة بلغت نسبة اللواتي تم فبركة صورهن الشخصية لصور خادشه للحياء 4.2%، حيث تروي م.ر. وهي كاتبة وروائية وناشطة نسوية على مواقع التواصل الاجتماعي، أنه تم تهديدها بسبب نشاطها الفكري النسوي على مواقع التواصل الاجتماعي، وأخذ صورها وتركيبها على صور إباحية ونشرها على مواقع إباحية من قبل شبكة مبتزة على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً في تطبيق تويتر وانستغرام، وكانت هذه الشبكة مكونة من خمس أشخاص بينهم فتاة.

وأخيراً فقد تعرض (4.2%) من النساء المشاركات في الاستبيان لتهديد بالتصفية الجسدية، وهو أمر خطير وقد سبق حدوثه في العراق وهناك حالات معروفة مثل حادثة مقتل 'ماري سامي أو إيمان سامي' وهي فتاة مشهورة على تيك توك يتابعها الكثير من الأشخاص في كردستان العراق، يصفها البعض بالمختلفة والشجاعة لاتباعها أسلوب حياة حر لا يعتد بالعادات والتقاليد المجتمعية، وقد تعرضت ماري للكثير من حملات العنف الرقمي وخطاب الكراهية أثناء حياتها وحتى بعد مقتلها، حيث تم نشر صورة لها وهي ترتدي الحجاب بعد ذلك صورة وهي تحمل سيجارة بدون حجاب، بقصد توجيه اللوم لها والتبرير لقاتلها، ومن بين التعليقات على خبر موتها علق أحد المستخدمين في وسائل التواصل الاجتماعي "لقد سمعت للتو نبأ وفاتها، ولم يحزنني ذلك حتى،" مضيفًا رمزًا تعبيريًا للتصفيق بجوار التعليق، بينما علق آخر "هذه نتيجة الانضمام إلى منظمة لحقوق المرأة،" وهي تعليقات من ضمن العشرات التي توجه اللوم للضحية رغم تعرضها لجريمة قتل.

حادثة أخرى تبين معاناة الناشطات السياسيات مع تحول العنف الرقمي إلى عنف على أرض الواقع هي حادثة اغتيال الناشطة ريهام يعقوب، والتي كانت معروفة بمواقفها الثورية، ورفضها مظاهر الظلم والفساد من خلال خروجها في كل مظاهرة تطالب بحياة أفضل لسكان محافظة البصرة والعراق، واستمر نشاطها حتى ما يعرف اليوم باسم مظاهرات تشرين التي انطلقت في أكتوبر 2019 احتجاجاً على فساد الحكومة، ليتم مقابلة المتظاهرين/ات بالرصاص والقنابل المطاطية ما تسبب في مقتل حوالي 600 شخص، تعرضت ريهام بعدها لحملة مكثفة من خطاب الكراهية قادتها وكالة مهر الإيرانية التي نشرت تقريراً تتهم فيه بعض الناشطين العراقيين بالعمالة للولايات المتحدة، والتعامل مع القنصلية الأميركية و منهم ريهام، ليتم بعد ذلك اغتيالها وإسكات صوتها.

من بين المشاركات في الدراسة أيضاً روت ل.ل. كيف يمكن أن يتحول العنف الرقمي من مجرد نشاط رقمي سلبي إلى تهديد بالقتل أو القتل نفسه، حيث عانت هي نفسها من العنف الرقمي بسبب نشاطها السياسي الذي تزايد في فترة مظاهرات تشرين، لتبدأ ضدها هي ومشاركات أخريات في المظاهرات موجة تحريض من حسابات وهمية على شكل تعليقات سلبية وخطاب كراهية، انتقلت الى أرض الواقع وسببت في تعرضها لعملية اغتيال باءت بالفشل.

وإن كان القتل هو الشكل الأعنف لهذه الحملات إلا أن الابتزاز هو أحد الأشكال الأكثر خطراً للعنف الرقمي أيضاً، وهو يؤثر بشكل كبير على حياة المتعرضات له، وقد تعرضت 7.04% من المشاركات في الدراسة لهذا الشكل من العنف.

تروي ر.س قصة تعرضها للابتزاز الإلكتروني من أكبر شبكة ابتزاز إلكتروني في العراق تدعى (المنتحل سابقاً) و(البروفيسور) حالياً، حيث كانت على علاقة تجمعها بشاب لديه مجموعة من الصور الخاصة لها، وبعد انفصالها عنه أرسل لها حساب لا تعرفه يهددها بنشر صورها او ان تشتري لهُ مجموعة من الشدات للعبة البوبجي التي تكلف 500 دولار، رفضت فقام بإنشاء قناة على تطبيق تلغرام ونشر بها جميع صورها مع رقمها، وأيضاً عمل حسابات باسمها على تطبيق تيك توك.

مسألة مشاركة الصور الشخصية مع الشريك عادة ما تعرض الفتاة للابتزاز الإلكتروني و العاطفي، حيث شاركت ش.س.، وهي ناشطة نسوية قصة تعرضها للعنف الرقمي خلال فترة المراهقة بعد مشاركتها صورة مع - الشخص الذي كانت على علاقة حب معه - وهي لا ترتدي الحجاب، ليقوم بتهديدها بنشر الصورة وفضحها بعد انفصالهم، وكنتيجة لتجربتها توصي ش.س. جميع النساء بضرورة الرد على المعتدي وعدم الاقتناع بديباجة لوم الضحية، بل و تدعو إلى الاستفادة من كل العلاقات التي يمكن أن تساعد الضحية في عملية فضح المعتدي و تلقينه درساً بعدم التعدي على الحقوق الرقمية الأساسية لها أو لغيرها من النساء.

شكل رقم (4): أشكال العنف التي تعرضت له النساء على الانترنت في العراق

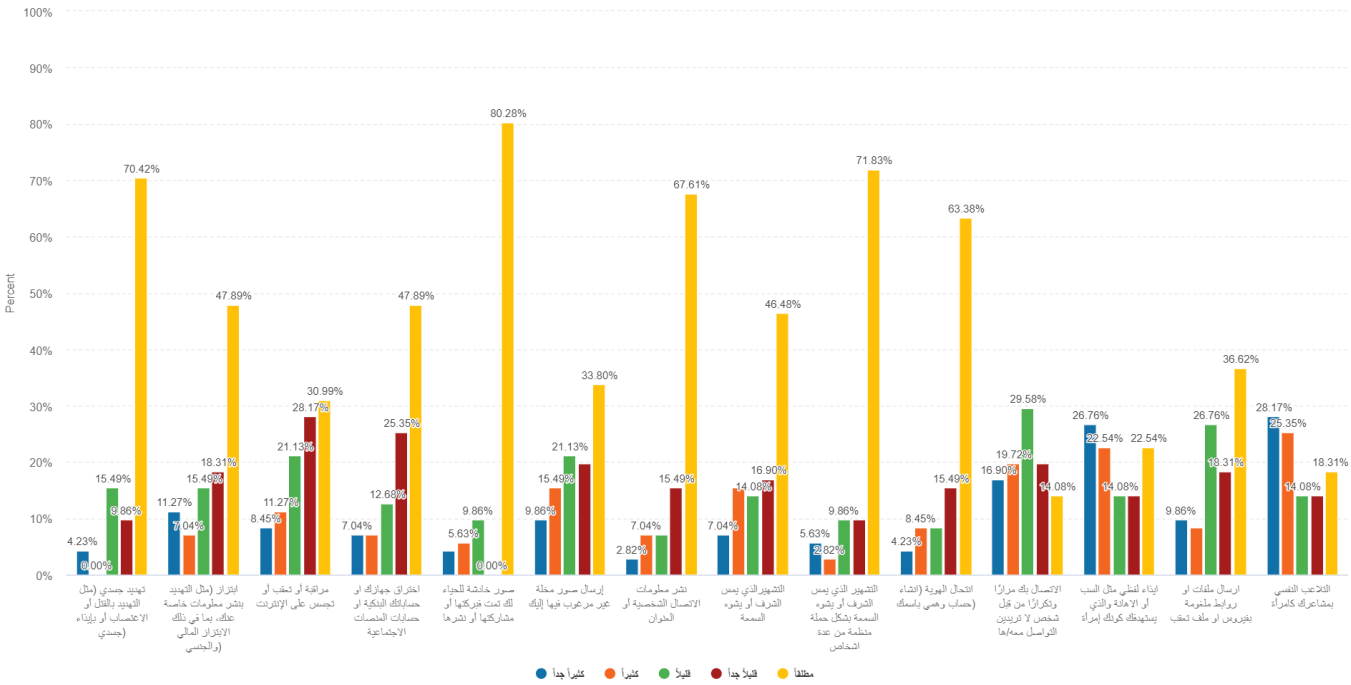

تؤكد نتائج الاستبيان ما سبق ذكره عن انتقال العنف إلى الواقع حيث أن 17% من المشاركات في العينة البحثية أكدن أن العنف الذي يحصل معهن على الإنترنت انتقل إلى أرض واقعهن بالفعل، فيما ذكرت 38.5% من المشاركات أن العنف اقتصر على الفضاء الإلكتروني، وأكدت 7% من السيدات العكس، أن العنف على أرض الواقع انتقل الى الانترنت، وذكرت 37% من السيدات أن الأمرين غير مرتبطين ببعضهما.

الشكل رقم (5): العنف الرقمي وعلى أرض الواقع

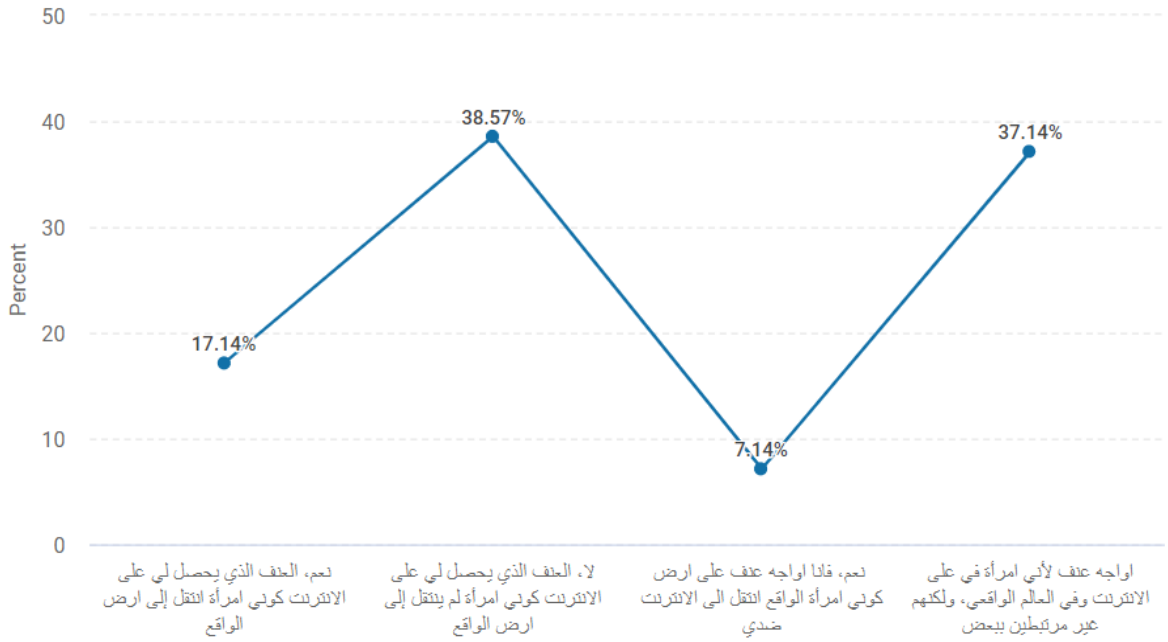

ولتحديد متسببي العنف الرقمي ضد النساء، ذكرت نسبة 12.7% من المشاركات في الدراسة أن العنف يأتي من قبل أشخاص غير معروفين أو متخفين تحت حسابات وهمية، وقالت نسبة 8.5% إن الأذى يأتي من قبل أشخاص معروفين لديهن على المستوى العملي أو الشخصي، وهناك أذى يأتي من الأقارب بنسبة 10% تقريباً، ويأتي الأذى بنسبة 8.5% عبر رسائل خاصة لا يراها أحد أو في التعليقات العامة أمام أنظار الجميع بشكل متماثل.

وهناك العديد من الأمثلة التي قمنا برصدها من خلال الاستبيان والمقابلات الشخصية والتي عاشت فيها الناجية تجربة العنف الرقمي بسبب شخص تعرفه على المستوى الشخصي. تروي ن.ر.، وهي ناشطة مدنية ومدافعة عن حقوق المرأة في الموصل لديها خبرة في العمل في مجال المنظمات الدولية والمحلية، قصة تعرضها للعنف الرقمي الذي انعكس على حياتها في أرض الواقع، حين تعرفت على شاب يعمل معها وتمت الخطوبة بينهما رسمياً، لتكتشف فيما بعد أنه مطلق ولديه ولدين، عندها بدأت تصلها مكالمات ورسائل تهديد من أهل الشاب، مهددين بقتلها إذا لم تنفصل عنه، وبدأوا بنشر إشاعة بين معارفها أنها هدمت زواج ابنهم وسرقته من زوجته، وحين أخبرت خطيبها أنها ستقدم بلاغاً للشرطة المجتمعية منعها خوفاً من الفضيحة، وأنه لن يسمح أن تدخل زوجته السابقة المراكز الأمنية وتسوء سمعتها، فقامت بالانفصال عنه وحذف كل الأشخاص الذين قاموا بتهديدها.

م.ج تحدثت عن تعرضها لعنف رقمي في سنة 2019، وذلك عن طريق أشخاص تعرفهم بصورة شخصية، حيث تم تهديدها بفضحها وابتزازها لإجبارها على ترك العمل، وتمت هذه العملية عن طريق حسابات فيس بوك وإنستغرام وأرقام وهمية، ما جعلها تترك العمل فعلاً لتنهي سلسلة التهديدات، ولم تستطع مواجهة الجناة حتى لا يعود الضرر عليها، وخوفاً من عدم كشف الحقيقة كاملة.

ضحية أخرى تعمل في التعليم العالي تقول إن أحد زملاءها في الكلية اخترق حساباتها الشخصية ووصل لكل بياناتها لدرجة مكنته من انتحال شخصيتها وهددها بنشر محادثات غير لائقة باسمها. فيما ذكرت ناجية أخرى متزوجة من شخص مضطرب نفسياً تعرضها للتهديد من قِبَله بنشر صورها إن لم تعد للعيش معه ولا تجد أحداً يتجاوب معها أو يساعدها من السلطات.

الشكل رقم (6): مصادر العنف الرقمي

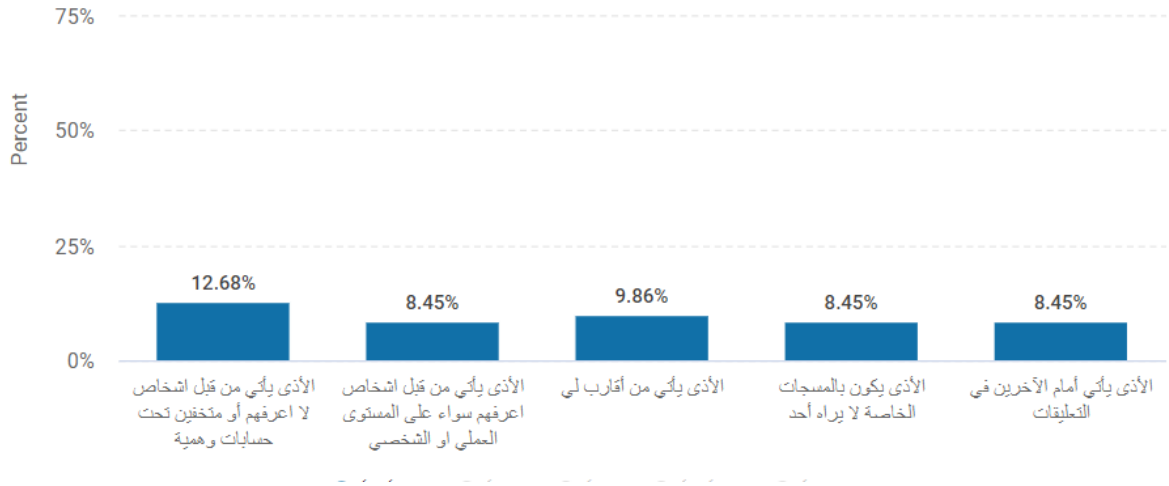

بالنسبة لجنس مرتكبي العنف ضد النساء على الانترنت، تبين حسب نتائج الاستبيان الملخصة في الشكل (7) أنهم ليسوا فقط من الذكور، فبينما بلغت غالبية نسبة العنف الموجه من الذكور 63.4%، ذكرت سيدات أنهن واجهن العنف من قبل ذكور وإناث بنسبة متقاربة بنسبة 19.7%، وبلغت نسبة العنف الذي تتعرض لهُ النساء من نساء أخريات 2.8%، في حين لم تستطع 14% من المستجيبات تحديد جنس من يمارسون العنف ضدهن.

الشكل رقم (7): مسببو العنف الرقمي حسب الجنس

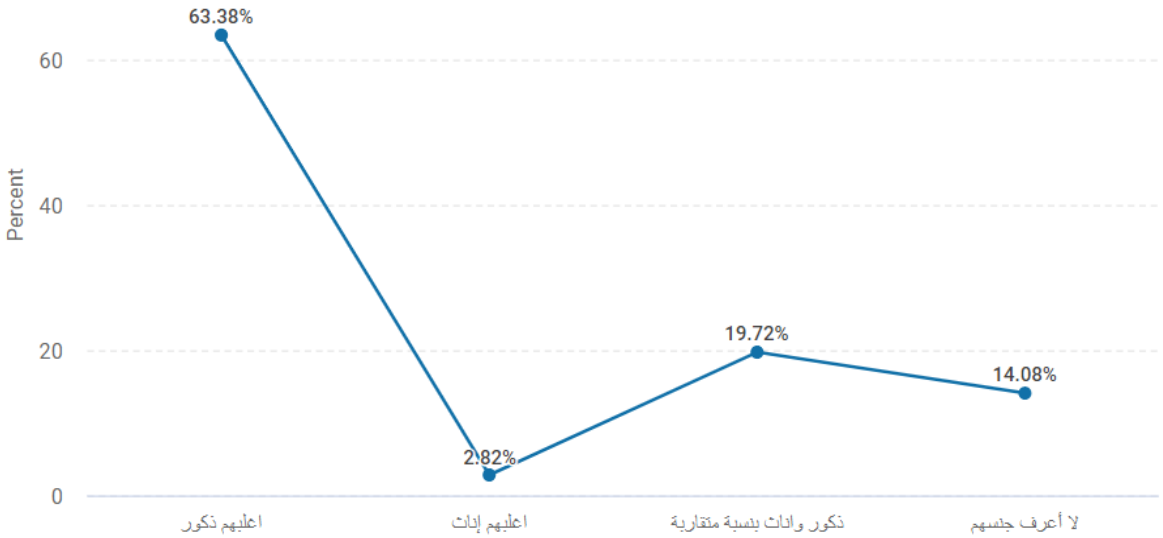

أثبتت الدراسة أيضاً أن العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء ينتشر على مختلف منصات التواصل، إلا أن التطبيق الذي يحتل المرتبة الأولى في انتشار العنف الرقمي كان الفيسبوك بنسبة 18.3%، والماسنجر الخاص فيه بنسبة 8.5%، يليهما تطبيق انستغرام بنسبة 17%، بعدها كانت النسب متقاربة في التطبيقات الأخرى مثل واتساب بنسبة 7%، ثم تليجرام وتويتر بنسبة 5.6% لكل منهما.

شكل رقم (8): المواقع التي ينتشر فيها العنف الرقمي

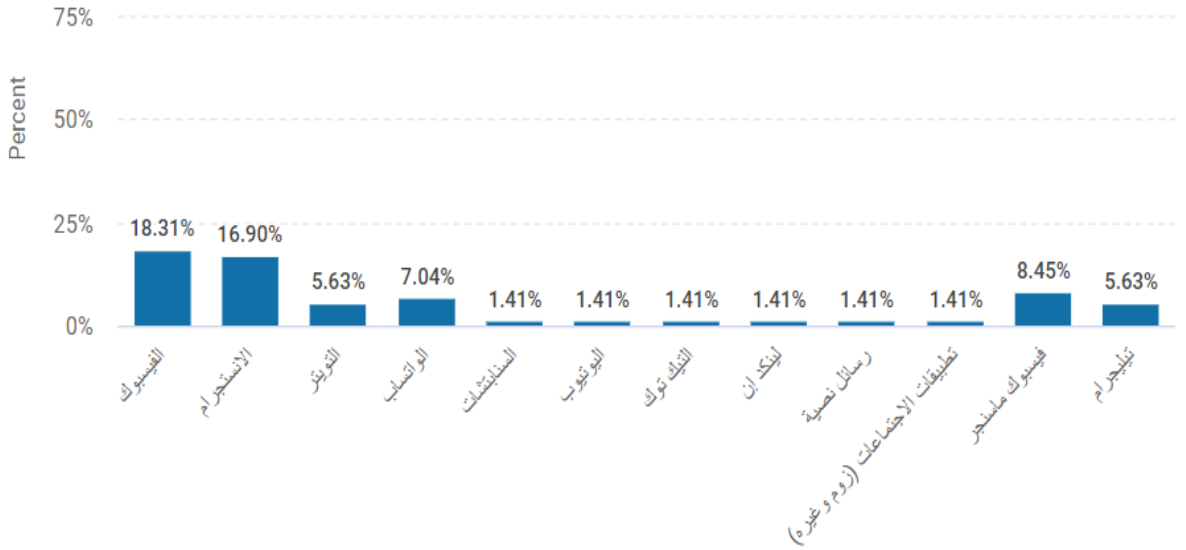

مواجهة العنف الرقمي وآثاره على النساء

تعاني الكثير من المتعرضات للعنف الرقمي من ضغوط نفسية شديدة، وحسب هذه الدراسة فإن نسبة 31% من المستجيبات للاستبيان فقدن ثقتهن بأنفسهن، ونسبة 26.8% دخلن مرحلة من الاكتئاب، فيما تأثرت صحة بعض المشتركات الجسدية بنسبة 24%، ونسبة 22.5% أصبحن أكثر انعزالية في الواقع، وعانت أخريات من اضطرابات نفسية منها نوبات هلع بنسبة 20%، وعدم القدرة على النوم بصورة جيدة بنسبة 17%، واتجهت أخريات إلى لوم أنفسهن على ما يحدث بنسبة مشابهة، وكانت نسبة اللواتي واجهن اللوم من الأسرة 12.7%، وبينما أكدت 11.3% منهن عدم تأثرهن نفسياً بسبب العنف الرقمي الذي واجهنه، فكرت حوالي 10% من المشاركات بالانتحار، وكان الأمر مختلفاً عند بعضهن بنفس النسبة فقد أصبحن أكثر قوة وقدرة على الجدال والتعبير عن أنفسهن. وفيما شعر البعض بالعار لكونهن نساء بسبب ما حدث لهن من عنف رقمي بنسبة متساوية (8.5%) مع اللواتي اضطررت لتغيير مكان السكن أو العمل، مثل ل.ل التي أجبرت على ترك محافظتها ومنزلها خوفاً من القتل بعدما بدأت تصلها رسائل بالتهديد بالقتل من حسابات وهمية.

من جهة أخرى، اتخذت بعض الناجيات خطوات تقنية لحماية أنفسهن من العنف الرقمي، حيث أصبح بعضهن حذرات أكثر في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 45%، وارتفعت نسبة النساء اللواتي قمن بإلغاء متابعة القنوات التي تمارس ضدهن عنفاً رقمياً إلى 32.4% بينما غيرت أخريات طريقتهن في الكتابة والتعبير عن أنفسهن بنسبة 31%، وأخريات توقفن عن استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل كلي بنسبة 13%، و10% من المستجيبات أصبحن يستخدمن أسماء مستعارة بسبب العنف الرقمي.

ومن التجارب التي تم رصدها من خلال الاستبيان والمقابلات كان هناك تركيز من المشاركات على الجانب النفسي وأثره الكبير على المتعرضات للعنف كون المجتمع يستمر بلوم الضحية من دون إيجاد حل فعلي لإيقاف هذه الظاهرة، فتقول إحدى الناجيات "الحادثة التي تعرضت لها سببت لي أمراضاً جسدية لا تناسب عمري، وأصبحت حساسة جداً حتى وإن كان الكلام معي بغير موضوع أشعر أنه موضوع يمسني، كنت لا أنام ولا آكل مما سبب لي اضطرابات بالمريء والمعدة،" تقول مشتركة أخرى "العنف الرقمي سبب لي خوفاً و قلقاً من إلحاق الضرر بي، إيصال المعلومات لأهلي وأصدقائي، شعرت بالعار والتعب والسأم،" مشتركة أخرى ذات حراك سياسي تؤكد "بسبب هذا الاعتداء والعنف الرقمي المتواصل تعرضت لاكتئاب وذهبت لطبيب نفسي ومعالج لمساعدتي على تجاوز الموضوع،" نفس المشتركة تركت محافظتها البصرة لتنتقل للعيش في كردستان العراق، ولم يتوقف العنف الرقمي عند هذا الحد فقد وصل إلى الدخول لحساب والدها في فيسبوك وارسال رسائل لهُ تتضمن السب والشتم بسبب نشاط ابنته السياسي.

إحدى المشتركات أيضاً قالت إن "عملية الابتزاز التي تعرضتُ لها جعلت زوجي يهددني بالقتل وأقاربي ينظرون لي نظرة دونية وأهلي لا يتكلمون معي بسبب شعورهم بالعار، فلاموني واتهموني شهوراً وأشعروني بالذنب رغم أنه ليس ذنبي، والآن يرفضون القدوم معي لمعاقبته بعد أن استطاعت الجهات الرسمية أن تحدد موقعه، وبسبب هذه الحادثة خسرت عملي والحق في الوصول إلى حساباتي الشخصية."

الشكل رقم (9): أثر العنف الرقمي على النساء في العراق

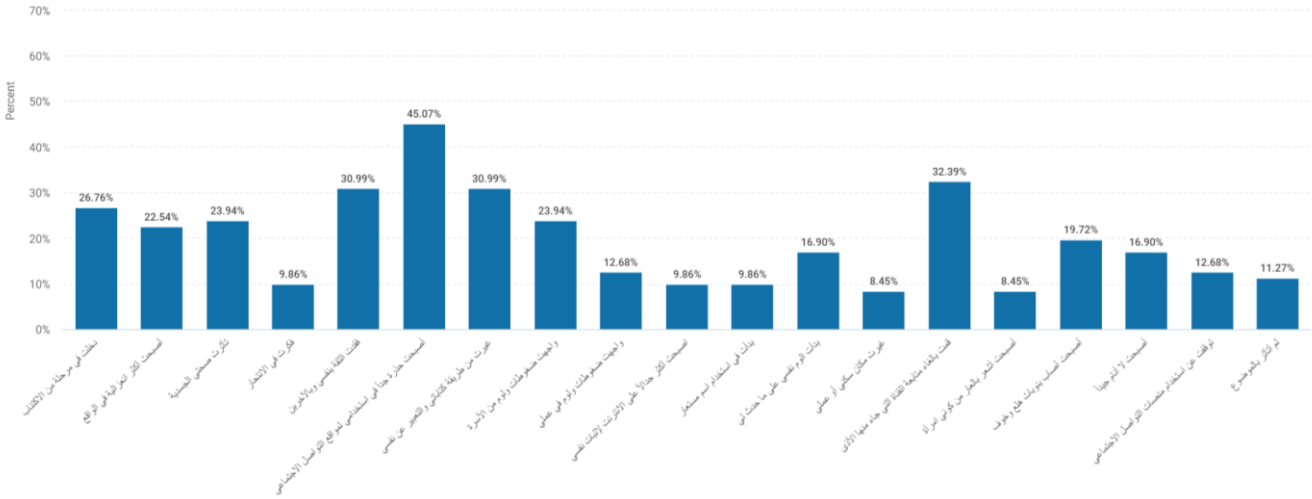

وعند سؤال المشاركات إذا كانت ردة فعلهن ستختلف لو كنّ يعرفن المسيء/ة أو المنتهك/ة، كانت غالبية الإجابات ب(نعم) بنسبة 51%، و(نوعاً ما) بنسبة 24%، و(لا) بنسبة 21%، و(لا أعرف) بنسبة 4%.

وتبرر المشاركات إجاباتهن بأسباب مثل: "المواجهة على أرض الواقع تكون أقوى،" "كان من الممكن أن أتفاوض مع الشخص المسيء،" "لو كان الشخص معروفاً ممكن أن أقوم برفع دعوى قضائية ضده،" " سأتمكن من المواجهة وحظر الشخص وقطع أي صلة بيننا،" مما يشير إلى أن مواجهة الجاني قد تساعد في تحسين الحالة النفسية للناجية. بينما تؤكد مشاركة أخرى العكس بسبب الضغوط المجتمعية: "سواء أعرفه أو لا أنا من ستتم معاقبته، فموضوع المواجهة والشكوى قد يضرني أكثر مما يفيدني، لأننا في بلد مثل العراق حتى القانون يمكن التلاعب به بسبب الأقارب، وحتى لو عرفت هوية الشخص المؤذي فلن أتمكن من إخبار أحد لأن الجميع يريد المحافظة على السمعة أو العلاقات الاجتماعية."

شكل رقم (10): هل ستختلف ردة فعلك لو عرفت الجاني؟

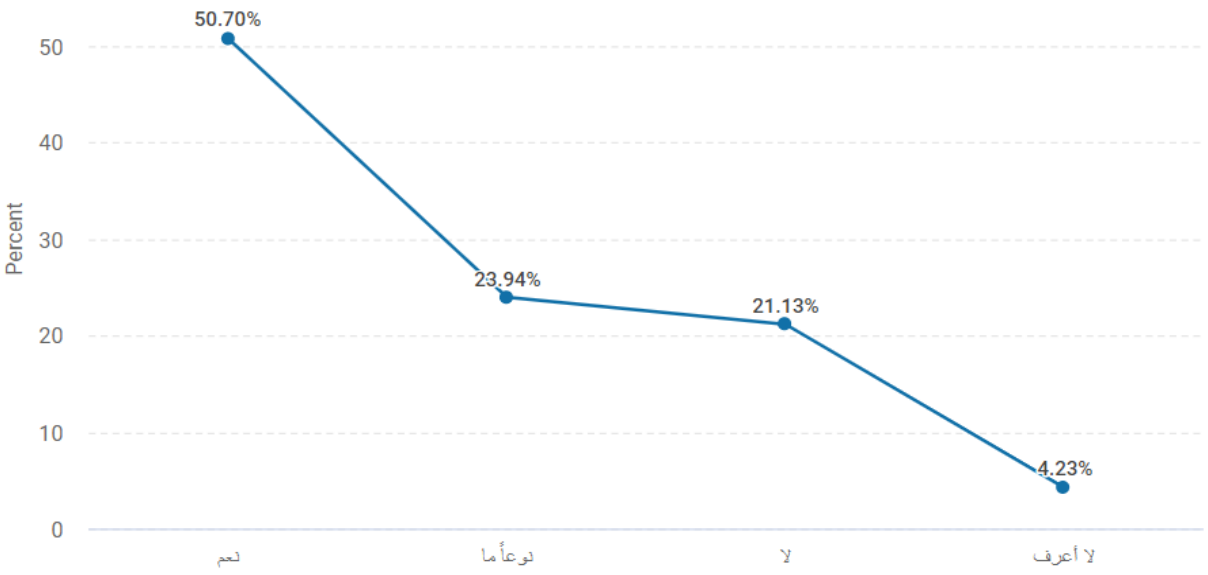

في ذات إطار مكافحة العنف الرقمي، كان لدى 14% من السيدات المستجيبات للاستبيان معرفة بحقوقهن القانونية فيما يخص أمانهن الرقمي، بينما 42.3% منهن تعرفنها لكن لم تستخدمنها، و43.7% لا تعرفن حقوقهن القانونية.

وبالنسبة لوسائل الجهات الرسمية المسؤولة للتبليغ عن العنف الرقمي مثل الخط الساخن 131-533 التابع لجهاز الأمن الوطني، فإن نسبة 17% على علم بوجودها وغالبية من 49.3% على علم بها ولم تستخدمنها، بينما ذكر 33.8% أنهن لسن على علم بها.

وعن جهات الدعم القانوني لضحايا العنف الرقمي في العراق، هناك نسبة 11.3% من النساء يعرفن تلك الجهات، ونسبة 48% يعرفن بها ولم يقمن باستخدامها، بينما نسبة 40.9% لا يعرفنها.

ذات الأمر بالنسبة لمن يعرفن بوجود جهات الدعم النفسي لضحايا العنف الرقمي في العراق، فنسبة 11.3% على علم بوجود تلك الجهات، ونسبة 26.8% تعرفنها ولم تستخدمنها، بينما نسبة 62% لا تعرفنها.

كذلك كانت نسبة 18.31% من النساء يعرفن واستخدمن الدعم التقني الذي تقدمه جهات ومنظمات المجتمع المدني لضحايا العنف الرقمي مثل مؤسسة انسم في العراق، ونسبة 38% يعرفن بها ولم يقمن باستخدامها، بينما نسبة 44% لا يعرفن عنها.

تقنياً، بلغت نسبة اللواتي يعرفن بوجود آلية تقنية للتبليغ عبر المنصات الاجتماعية 40.85%، ونسبة 25.4% تعرفنها ولم تستخدمنها، بينما نسبة 33.8% لا تعرفنها، تقول إحدى المشاركات لا اعرف اي شيء عن هذه القوانين والجهات بسبب قلة الإرشاد والتوجيه.

ويظهر من هذه النتائج ارتفاع نسب عدم استخدام الدعم المتوفر ضد العنف الرقمي مما قد يشير إلى انخفاض الثقة بهذه الجهات والخوف من ردة فعل المجتمع تجاه الناجية منه في حال تبليغها عن الحادثة في حين تعتبر نسبة النساء اللاتي لا يعرفن عن الجهات الداعمة لهن مرتفعة نسبياً وهذا يفتح المجال للحاجة إلى التوعية والتدريب على الأمن الرقمي بين النساء

شكل رقم (11): الجهات المعنية بمكافحة العنف الرقمي

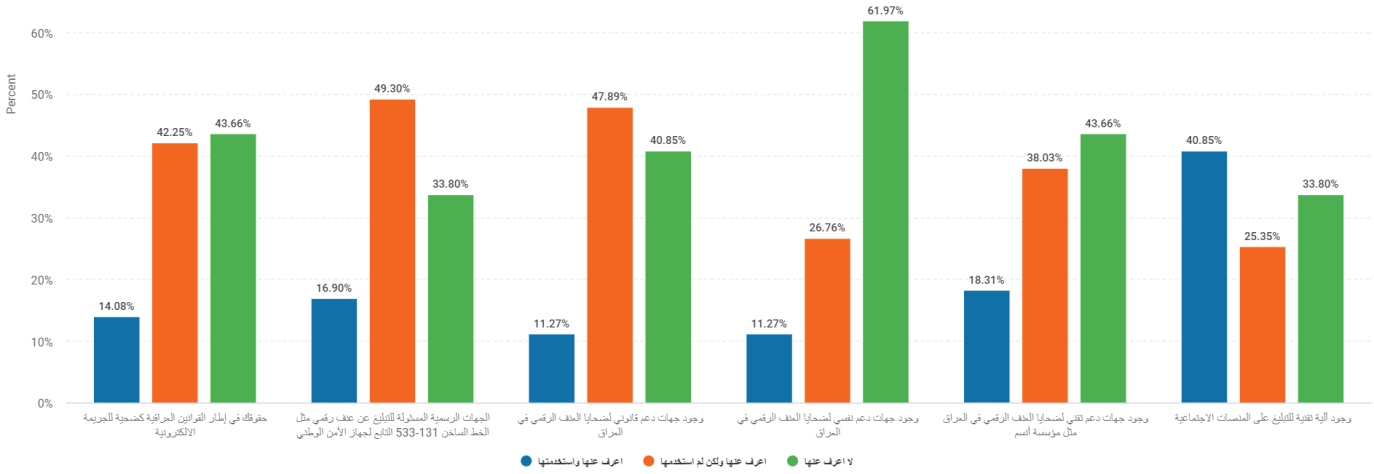

دعم ضحايا العنف الرقمي ضد النساء في العراق

فيما يخص واقع الدعم الذي حصلت عليه لسيدات عند تعرضهن للعنف الرقمي بالفعل، فقد تلقت مجموعة من المستجيبات للاستبيان دعماً من قبل الأسرة من النساء أكثر من الرجال، وكانت نسبة دعم النساء لهن 26.8% والرجال 12.7%، ومن الزملاء والزميلات من جهة العمل بنسبة 12.7%، بينما ارتفعت نسبة دعم الأصدقاء والصديقات إلى 31%، وانخفضت في المنصة التي حدث فيها العنف بنسبة 7%.

بعض المشتركات اتجهن للجهات الرسمية مثل الشرطة المجتمعية[29] والأمن الوطني، ولكن بنسبة قليلة 8.5%، وهنالك نسبة 24% احتاجت فيها الضحية للدعم لكن لم تعرف أين تتجه حيث تقول إحدى المشاركات في الاستبيان "أعلم أنه لا يوجد في أي بلد خدمات متكاملة ولكن في العراق لا توجد خدمات أساسية حتى، فكيف بموضوع يعتبرونه أقل أهمية من السياسة مثل حياة المرأة العراقية وكيانها؟،" وتقول مشتركة أخرى "لم أرغب بمشاركة تجربتي مع أي شخص لكن طلبت من أهلي أن أحصل على دعم وعلاج نفسي و قوبلت بالرفض."

الشكل رقم (12): واقع الدعم الذي حصلت عليه النساء عند تعرضهن لعنف رقمي

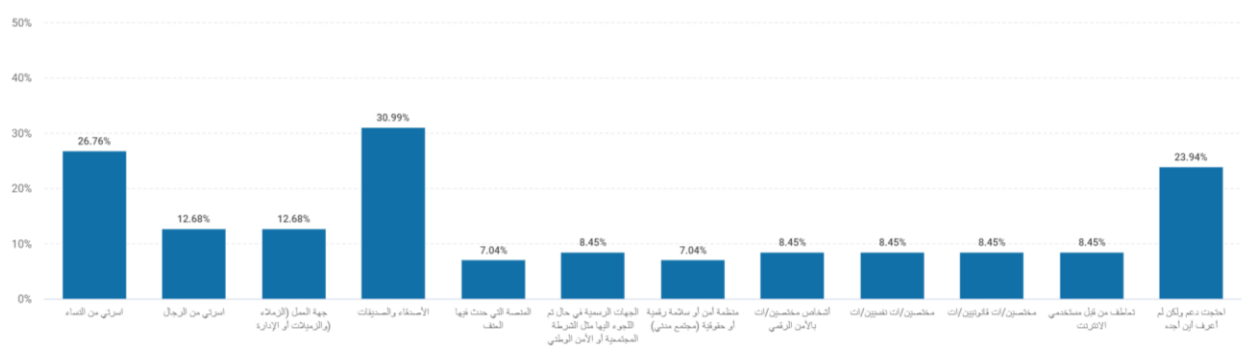

[29] الشرطة المجتمعية هي مؤسسة تابعة لوزارة الداخلية ولكن تلعب دوراً مجتمعياً لحل المشكلات بطريقة ودّية وتوعوية من دون الاضطرار إلى اللجوء إلى مراكز الشرطة أو القضاء. ولكن في حال لم يمكن هذا يتم العودة إلى المؤسسات القانونية. https://www.ina.iq/155950--.html

هنالك العديد من الجهات المختصة التي تقدم دعماً لضحايا العنف الرقمي في العراق، لكن ليست جميعها ذات جدوى للمعنفة حسب آراء المشاركات في الاستبيان، حيث قالت 5.6% منهن فقط أنهن استفدن من دعم الجهات الرسمية المختصة بمكافحة الجريمة الرقمية وهذه نسبة غير مشجعة، وكانت نسب اللواتي حصلن على دعم تقني ودعم نفسي من جهات متخصصة ودعم قانوني متماثلة (7%)، بينما اتجهت النسبة الأكبر إلى الدعم الذي تقدمه إدارات منصات التواصل الاجتماعي بنسبة 12.7%.

تذكر ل.ل أنها اتجهت للحكومة المحلية وقسم الشرطة عند تعرضها للعنف الرقمي لكن لم تكن الاستجابة سريعة، وكان توجهها للشرطة بعدما تم نشر تقرير عنها وعن ناشطات أخريات في قناة العهد في فترة احتجاجات تشرين، والتقرير كان تحريضياً وتعرضت بسببه لمحاولة اغتيال، لكن الشرطة أجابوها بأنهم لا يمكنهم استقبال هذه الشكوى لأنه لا يمكن فتح دعوى على أساس تقرير عرضته قناة تلفزيونية. مشاركة أخرى تعرضت إحدى صديقاتها للنصب من قبل أحد الحسابات التي تروج للروحانيات، وقام بابتزازها، وعندما ذهبت لتقديم شكوى لدى الجهات الرسمية أجابوا طلبها بالقول إن الإجراءات طويلة وتأخذ وقتاً.

بينما قررت ضحية أخرى اتخاذ مسار مختلف بعيد عن الجهات الرسمية حيث قالت: "تعاملت مع التعليقات المسيئة عن طريق تعيين شخص مهمته حذف هذه التعليقات، وقمت بتجاهل أصحاب هذه التعليقات،" بينما قررت ن.ر. المشاركة في دورات خاصة بالأمن الرقمي مع مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية، تعلمت من خلالها كيف تحمي نفسها رقمياً وكيف تحمي غيرها من النساء المحيطات بها.

إحدى المشاركات تقول إن رقمها الخاص معروف بسبب المساعدات التي تقدمها عبر منصتها، وعن طريقه تم الوصول إليها من قبل شخص قام بابتزازها، وافتعل محادثات وهمية معها عبر الواتساب وأرسل لها صورة لتلك المحادثات التي فيها كلام خادش للحياء وغير لائقة، وهددها بنشر هذه الدردشات وفضحها، ولعلمها بأهمية الوقوف بوجه المعتدي وعدم ترك المجال له لابتزازها قامت برفع قضية على صاحب الرقم ووجدته الشرطة المحلية، في حالتها الاستجابة من قبل الشرطة كانت جيدة جداً وتم إلقاء القبض عليه ورفع دعوى من قبلها وأخذت حقها قانونياً، وتعهد الجاني بعدم التعرض لها مجدداً.

تقول إحدى الناشطات النسويات أيضاً أنها عند تعرضها لحادثة ابتزاز من شبكة منظمة من المبتزين من بينهم فتاة قاموا بتركيب صورها على صور إباحية و التهديد بنشرها، قامت برفع دعوى قضائية ضدهم، بعد الوصول لهم ومعرفة هويتهم ليظهر أن بينهم مراهقين، تعاملت السلطة المختصة بحذر مع قضيتها كونها شخصية معروفة، لكن كانت الإجراءات بطيئة جداً حسب رأيها وعرضوا عليها الصلح لكنها رفضت، وعندما اكتشفت أن بعضهم تحت السن القانوني قامت بتجميد الدعوى مراعاةً لسنهم، لكنهم قاموا بالتعرض لها مرة أخرى فقامت بإعادة تفعيل الدعوى وتم سجن اثنين بالغين منهم، واختفى نشاط الفتاة المسؤولة عن تلك الشبكة حسب قولها.

كما رفضت سيدة أخرى تعرضت للعنف الرقمي اللجوء إلى الحل القانوني أو تقديم الشكوى لأنها لا تريد الذهاب لمركز الشرطة لوحدها، ولم تكن تستطيع إخبار أهلها خوفاً من أن يقيدوا حريتها في التنقل واستعمال الإنترنت، وتعتقد أن أهم الحلول يكمن في وعي المرأة بحقوقها وكيفية الدفاع عن نفسها، وألا تتأثر كثيراً بكل ما تشاهده على مواقع التواصل الاجتماعي من خطاب كراهية يوجه ضد المرأة.

الشكل رقم (13): الجهات المختصة لدعم ضحايا العنف الرقمي

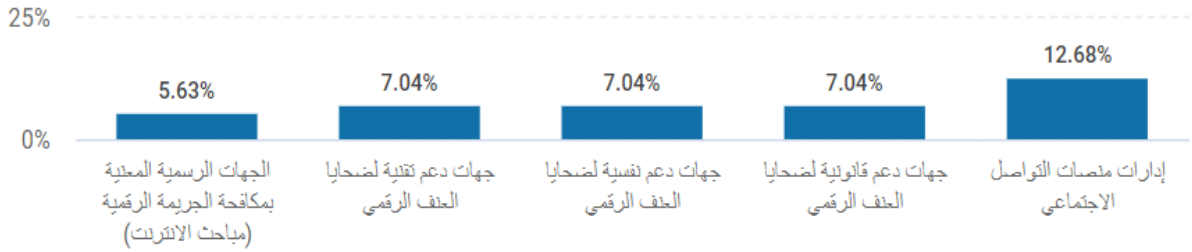

إجراءات مكافحة العنف الرقمي ضد النساء في العراق

تتفق 80% من المشاركات في الدراسة على أن أهم الإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة ظاهرة العنف الرقمي، تتمثل في التوعية بالأمن الرقمي من خلال المناهج المدرسية والجامعية والتدريب عليها في مجال العمل العام والخاص وتعتبر هذا الإجراء مجدياً، بينما تعتبر 75% منهن إيجاد مؤسسة تقدم المزيد من الدعم القانوني 74.65% مجدياً، ويرى 73% منهن جدوى عمل توعية مجتمعية للتخلص من ثقافة لوم النساء وتشجيع الاسرة على أهمية مساعدة النساء على البوح وتقديم الدعم لهن.

واعتبر ثلثا المشاركات (71.8%) أن الضغط على منصات التواصل الاجتماعي للتعامل مع الشكاوى بطريقة أفضل وتفعيل دور المجتمع المدني في تقديم الدعم التقني للنساء مجدياً بشكل متساوي.

حل بعد ذلك تأكيد جدوى تجريم العنف الرقمي قانونياً وإيجاد عقوبات رادعة لمرتكبيه وكذلك إيجاد مؤسسات تقدم الدعم التقني مجاناً بنسب متساوية (69%)، بينما وجد أن تدريب متلقي الشكاوى من الموظفين في الجهات المعنية مهم بنسبة 67.6%.

أجمعت المشتركات في المقابلات المباشرة أيضاً، وهن سيدات يتقلدن مناصب إدارية ويتعاملن بشكل مباشر مع فئات مختلفة من المجتمع، على أن فقر القوانين والتشريعات التي من الممكن أن تساعد في حل و تخفيف مشكلة العنف الرقمي هي من أكبر العقبات التي تواجه الناشطين/ات، وهو ما عبرت عنه ل.ل بوضوح بأنه سيساعدها في العودة والعيش في مدينتها بشكل طبيعي ومواجهة التهديدات التي تصلها بالقانون.

وفيما يتعلق بالحلول والتوصيات المقترحة لتخفيف مشاكل العنف الرقمي تعتقد ن.ق. أن وعي النساء بحقوقهن الرقمية ومعرفة كيفية استعمال التكنولوجيا بشكل صحيح وآمن ستساعد على تخفيف هذه المشكلة قدر المستطاع، وتثمن دور الشرطة المجتمعية في حل العديد من مشاكل العنف الرقمي، ولكن في نفس الوقت تشير إلى أن هناك عملاً كثيراً يجب القيام به لتشجيع ضحايا هذا العنف على تقديم شكاوى على المعتدين، وعدم تفضيل السكوت خوفاً من العقاب واللوم المجتمعي.

وتؤكد ش.ش. أن الدورات التوعوية التي تقدم للنساء حالياً من قبل المؤسسات المعنية يجب أن تستمر وأن تتوسع في جميع المحافظات، حتى لا تكون السيدات عرضة لمثل هذا النوع من المواقف، و يجب على كل النساء في العراق أن يكون لديهن الوعي الكافي بالتعامل مع حالات التحرش عبر الإنترنت.

الشكل رقم (14): أهمية إجراءات حماية النساء في مكافحة العنف الرقمي في العراق

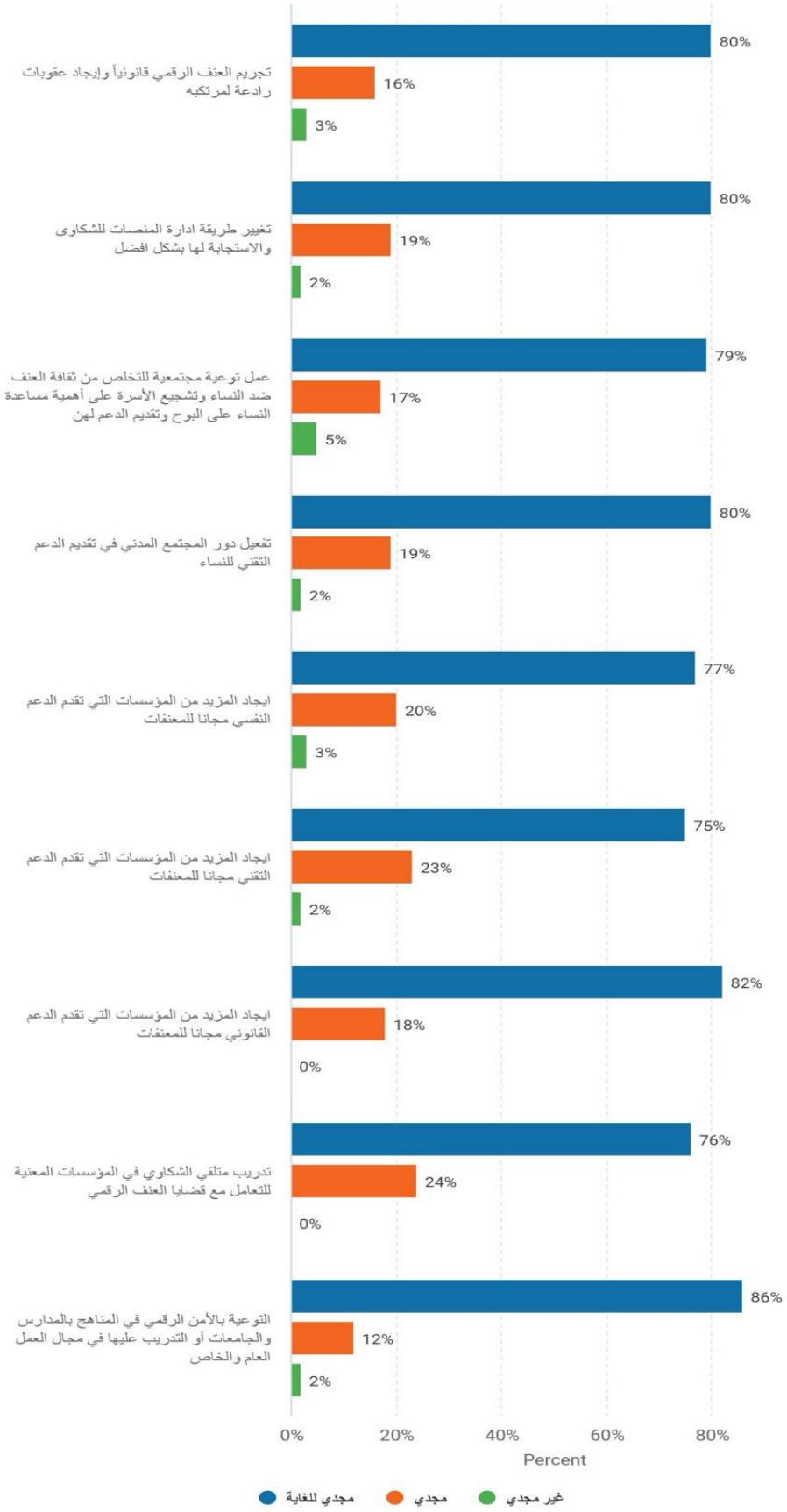

دراسة حالة: استطلاع العنف الرقمي ضد النساء في إقليم كردستان

تم الاعتماد على اللغة الكردية بشكل أساسي للوصول إلى المشاركات في الاستبيان. شاركت في الاستبيان الخاص بهذه الدراسة 20 سيدة من إقليم كردستان، ولتعميق فهم النتائج قام فريق البحث بإجراء مقابلات مع 7 سيدات يشغلن مناصب إدارية وعلمية وسياسية تؤهلهن لفهم أشمل لما تواجهه النساء في الفضاء الرقمي من تحديات.

فيما يخص نتائج الاستبيان بالنسبة للأجهزة المستخدمة فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يستخدمن موبايل شخصي للاتصال بالإنترنت 57.14%، ونسبة اللواتي يتشاركن في نفس الجهاز مع العائلة 21.43%.

أما فيما يتعلق بطبيعة النشاط الذي يمارسنه على وسائل التواصل الاجتماعي فإن نسبة 60% من المشاركات في العينة البحثية نشطات بالكتابة والنشر على الإنترنت، وكان هناك 25% من النساء ممن أجبن أن نسبة نشاطهم في النشر هي متوسطة، و15% لسن نشطات في النشر.

وفيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استعمالا من النساء اللواتي شاركن في الاستبيان فإن تطبيق واتساب هو الأكثر بنسبة 71.5%، بعدها تطبيق انستغرام بنسبة 57%، وفيسبوك بنسبة 43%

نسبة 80% من النساء المشاركات في الاستبيان من إقليم كردستان تعرضن للعنف الرقمي بأشكال مختلفة مثل "سب، أو ابتزاز أو ملاحقة أو انتهاك خصوصية أو تهديد أو مضايقات وغيرها" فقط لأنهن نساء، في حين أن 20% فقط من العينة لم يتعرضن للعنف الرقمي.

شكل رقم (15): نسبة النساء اللواتي تعرضن لعنف رقمي في إقليم كردستان العراق

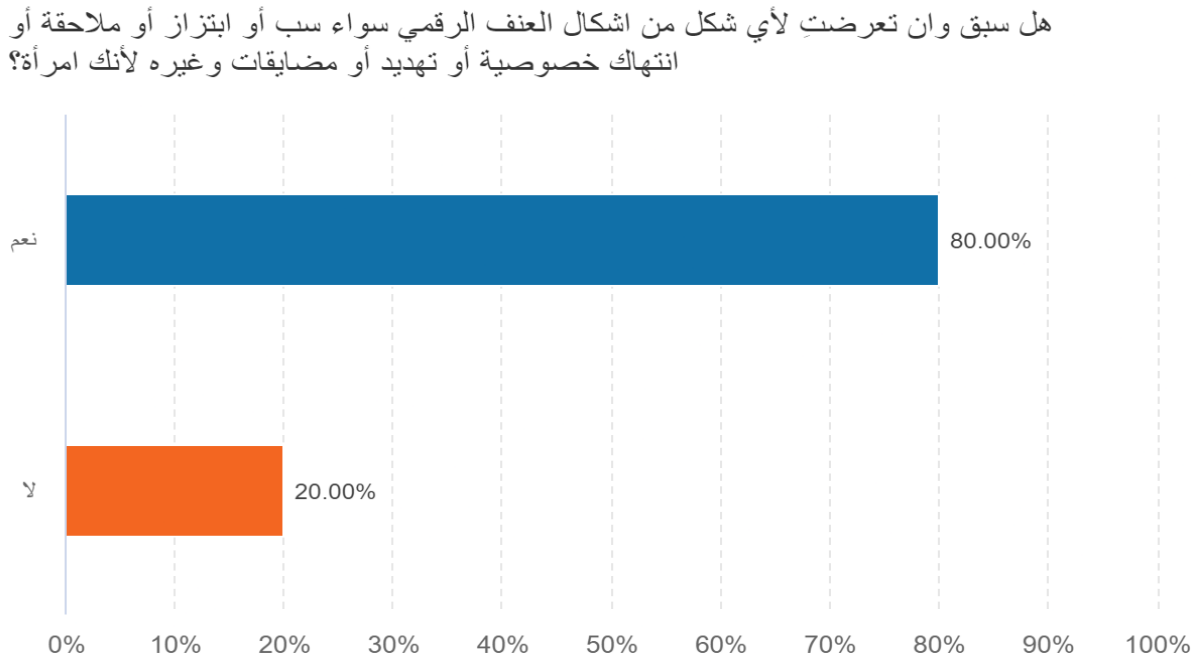

وتؤكد إحدى المشاركات هذه المشكلة. أ.ج. تعمل كرئيسة تحرير في مجلة نسوية وناشطة في مجال حقوق المرأة في كردستان ولها ظهور متواصل عبر الفيسبوك مما جعلها تتعرض للعنف الرقمي بأشكال متعددة (اختراق الحساب، خطاب الكراهية من خلال التعليقات أو التهديدات عبر الرسائل)، لكن المشكلة الأساسية بالنسبة لها كانت استخدام صورها الشخصية بشكل سيء، ونشرها على صفحات الفيسبوك من قبل أشخاص مجهولين.

ونظرًا لعدم وجود قانون محدد من أجل حماية الحقوق الرقمية في كردستان، حاولت أ.ج. الاتصال بالخط الساخن 119 الخاص بالعنف ضد المرأة، لكنها تقول "قالوا لي أن آخذ الأمر ببساطة وأنه لا بأس لأنني أنشر صوري يجب أن أتوقع مثل هذه الأشياء، دون رد فعل حقيقي." استمرت بالبحث عن حل لهذه المشكلة ولجأت إلى الشرطة لكنهم رفضوا العمل على هذه القضية، لأن "المهاجم يغير موقعه ومن خطئها التقاط مثل هذه الصور، حتى لو كانت في المناسبات العائلية" على حد قولهم لها.

تعتبر أ.ج. نفسها محظوظة لأنها لديها عائلة متفهمة، وبفضل علاقاتها الجيدة مع حكومة الإقليم استطاعت جعل الحكومة تستجيب للقضية، بعد تواصل عدد من أصدقائها مع الجهات الحكومية، حيث استطاعت الحكومة أن تجبر الصفحة على مسح المنشور، لكنها متيقنة أنها لو كانت فتاة بلا علاقات جيدة لما كانت لجأت للحكومة أو الشرطة، لهذا قررت فتح القضية مع تحالف النساء في كردستان لكتابة مشروع قانوني لتقديمه إلى البرلمان حول الحقوق الرقمية وكيفية حماية المرأة من خطاب الكراهية والابتزاز، وهي تعمل حاليًا على المشروع مع أكثر من 20 من النساء الناشطات في كردستان.

وقد بلغت نسبة النساء اللواتي يقلن إنهن يواجهن العنف على أرض الواقع وانتقل إلى الإنترنت 28.6%، و نسبة 21.4% ذكرن أن العنف الذي يحصل لهن على الإنترنت لم ينتقل إلى أرض الواقع، بينما نسبة 7% ذكرن أنهن لا يواجهن عنفاً على الواقع بسبب أن هوياتهن على الإنترنت غير معروفة.

الشكل (16): العنف الرقمي والواقع

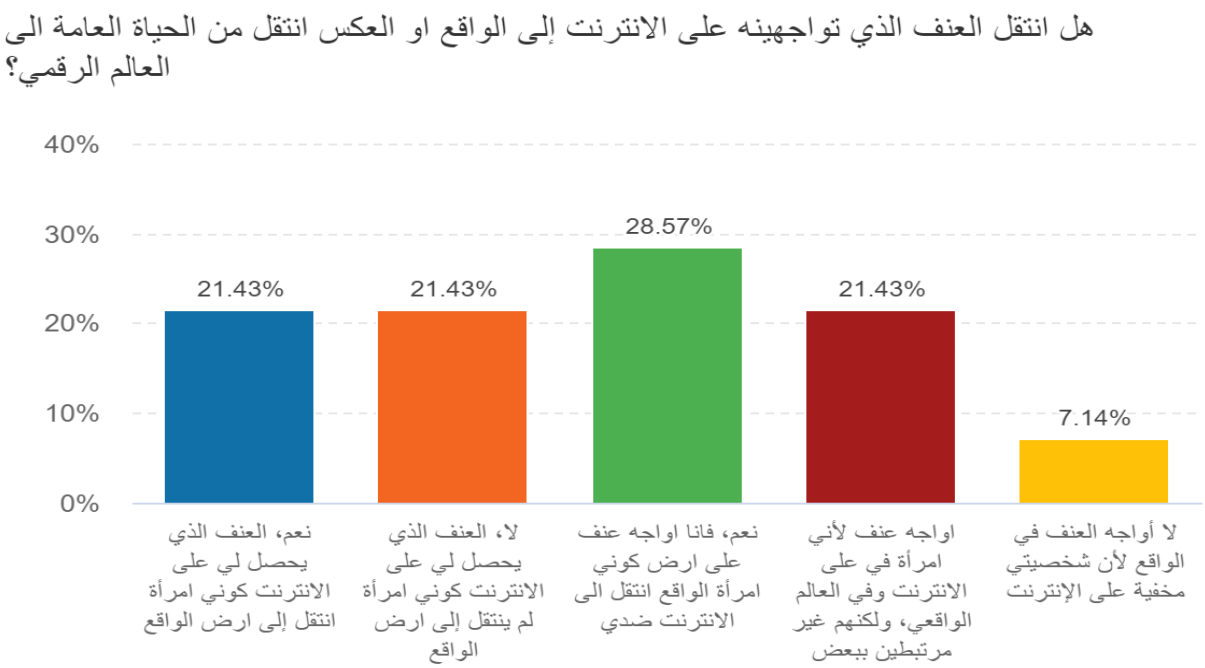

تقول ل.ع. وهي أستاذة جامعية في أربيل - كردستان إنها تستخدم الإنترنت منذ عام 2009، ولكن في البداية حين كانت طالبة كانت تستعمل اسماً وصورة غير معروفين بهدف إخفاء هويتها، بعد أن تخرجت أظهرت هويتها وبدأت في نشر الصور على وسائل التواصل الاجتماعي لتوثّق رحلاتها خارج العراق والدراسة في الخارج.

استخدمت ل.ع. حسابها في التدوين ونشر مقاطع الفيديو والصور حول رحلاتها كشخص عام من خلال حساب على تطبيق انستغرام، تقول "كنت أنشر نصائح لأولئك الذين يرغبون في السفر والدراسة خارج العراق، وأثناء استخدامي لوسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب الأشخاص الذين كانوا يدعمون عملي، واجهت العديد من التهديدات من أشخاص مجهولين، وفي يوم من الأيام تلقيت تهديدات من شخص قال إنه سينشر صوري التي كنت أنشرها بشكل طبيعي بالفعل، اتصلت بالشرطة المجتمعية في ذلك الوقت، وكانوا داعمين، لكن قمت بعمل إبلاغ على الحساب وحظره و بعد فترة توقف عن التهديد."

تتابع ل.ع. "قبل بضعة أشهر أدركت أن شخصًا آخر ينشر صوري بطريقة غير لائقة، كنت حزينة لأن طلاب الكلية كانوا يشاهدون الصور والمعلمون أيضًا، وحين تابعت الموضوع اتضح أنه أحد طلابي، فاتبعت الإجراءات وأبلغت الإدارة وعاقبوه على ما فعله، أشعر بالأذى عندما يحدث مثل هذا الشيء، لأن أي امرأة يمكن أن تتورط في مشكلة بسبب هذا النوع من المحاربات."

حسب كلام ل.ع. فإنها قررت أن تدافع عن نفسها لأنها تستوعب جيداً أن المجتمع يتحكم به الفكر الذكوري، بالتالي صمتها سيؤثر عليها سلباً، وبذلك كانت تنصح الطلاب بالحذر عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط الرقمية في العموم لأنه حسب اعتقادها الكثير من الناس لا يعرفون كيف يأخذون حقوقهم.

أما ب.ف. وهي مديرة اشراف في مديرية تربية كركوك - ناشطة سياسية كردية، ومؤثرة في مواقع التواصل الاجتماعي والتي تنشر أنشطتها اليومية وتتلقى آلاف التعليقات تقول "كوني امرأة وأعمل في منصب قيادي، بعض الناس يَنظرون إلي دائمًا كتهديد لبعض الأشخاص في الأحزاب المختلفة لأني كنت مرشحة للبرلمان، وقد سُرق هاتفي المحمول العام الماضي ولم يكن لدي أية فكرة عن كيفية إعادة معلوماتي، كانت هناك العديد من الصور العائلية في الهاتف، ومعلوماتي الشخصية، كان هذا هو الوقت الذي أدركت فيه أنه يجب أن أكون أكثر حرصًا على أشيائي التقنية، خاصة أنني أواجه الكثير من العنف عبر الإنترنت، وينشئ الأشخاص صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي باسمي ويرسلون رسائل لعائلتي وزملائي تحت اسمي، يتم استخدام صوري في العديد من الصفحات، في أحد الأيام أظهر لي زوجي صورتي التي تم نشرها في صفحة تقول قصة مزيفة عني، تقول إنني أرملة وأبحث عن زوج، زوجي يتفهم هذه المواقف و يدعمني لكنني دائمًا أشعر بشعور مخيف."

تتابع ب.ف. "في معظم الأوقات، أعلم أن الهجوم مخطط له ويتم تنفيذه بواسطة مجموعة من الأشخاص الذين لا أعرفهم، ولكنني لم أبلغ الشرطة عن أي من الهجمات الالكترونية التي أواجهها، بصراحة، لأنني لا أثق في أي شخص، كثير من الناس حولي أرى أنهم يدافعون عني في التعليقات عندما يرون هناك منشور تم نشره بقصد التهجم على شخصيتي، لكنني شخصياً سئمت من نشر الاعتذارات و التنبيهات أن هذه الصفحة غير تابعة لي، ورغم كل ما أتعرض له من عنف رقمي لكنني أبقى مصرة على نشر أنشطتي بشكل مستمر لأنني أثق بنفسي جداً و أتمنى من كل امرأة أن تثق بنفسها بهذا القدر."

ومن خلال تحليل الاستبيان عن مسببي هذا العنف الرقمي، أجابت 28.57% من المشتركات بأنهن يعتقدن أن الأذى يأتي من أشخاص لا يعرفونهم ومتخفين بالعادة بحسابات وهمية، ونسبة 35.57% يعتقدن أن الأذى احياناً يأتي من أشخاص يعرفونهم على المستوى العملي والشخصي، بينما 50% يذكرن أن الأذى أبداً لم يأت من الأقارب.

الشكل (17): الجهة التي يأتي منها العنف الرقمي

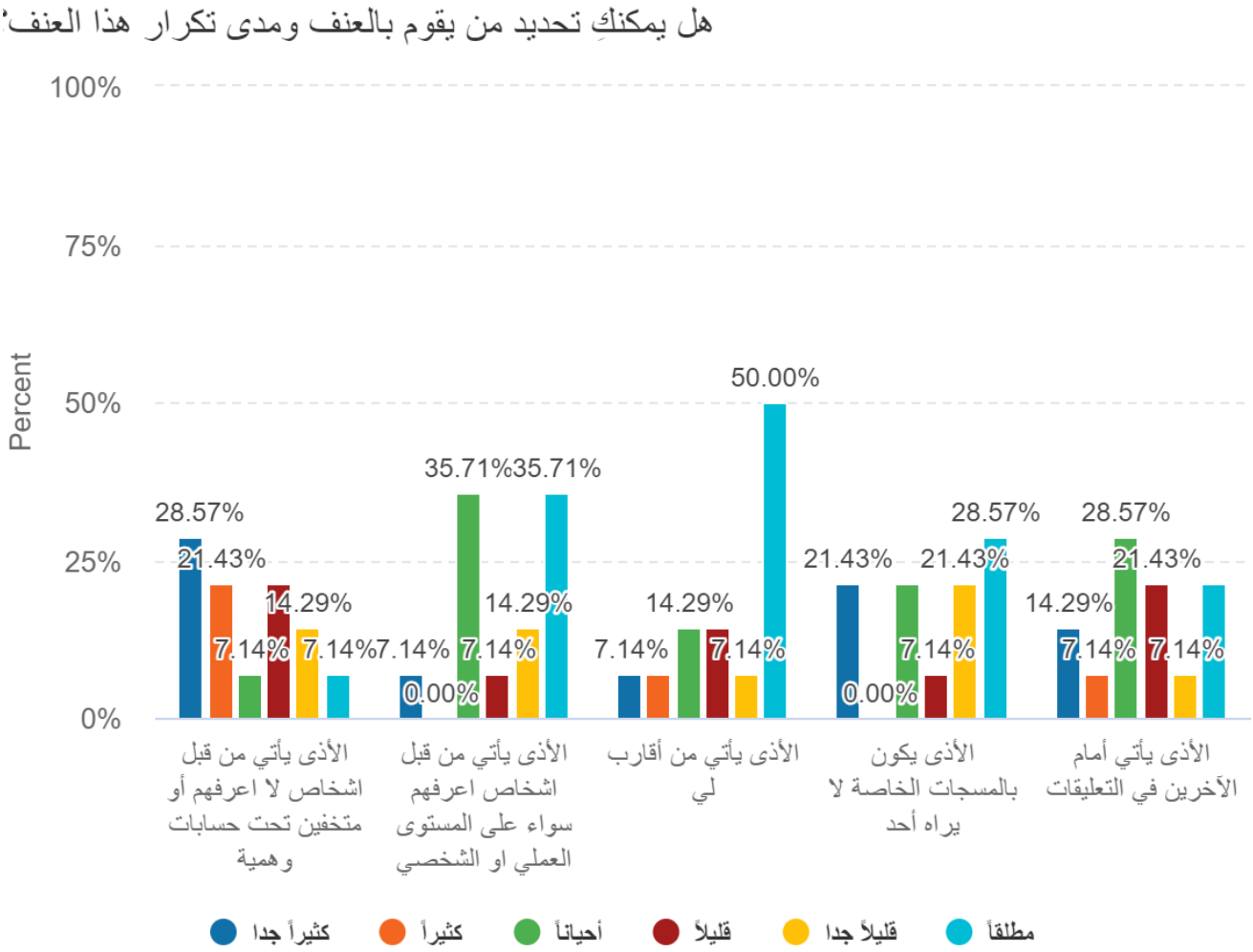

وتبين أن جنس المنتهكين/ات كان 50% منهم رجال، و21.4% نساء، بينما 21% من المشاركات أجبن بعدم معرفتهن بجنس المنتهك.

الشكل (18): مسببو العنف الرقمي حسب الجنس

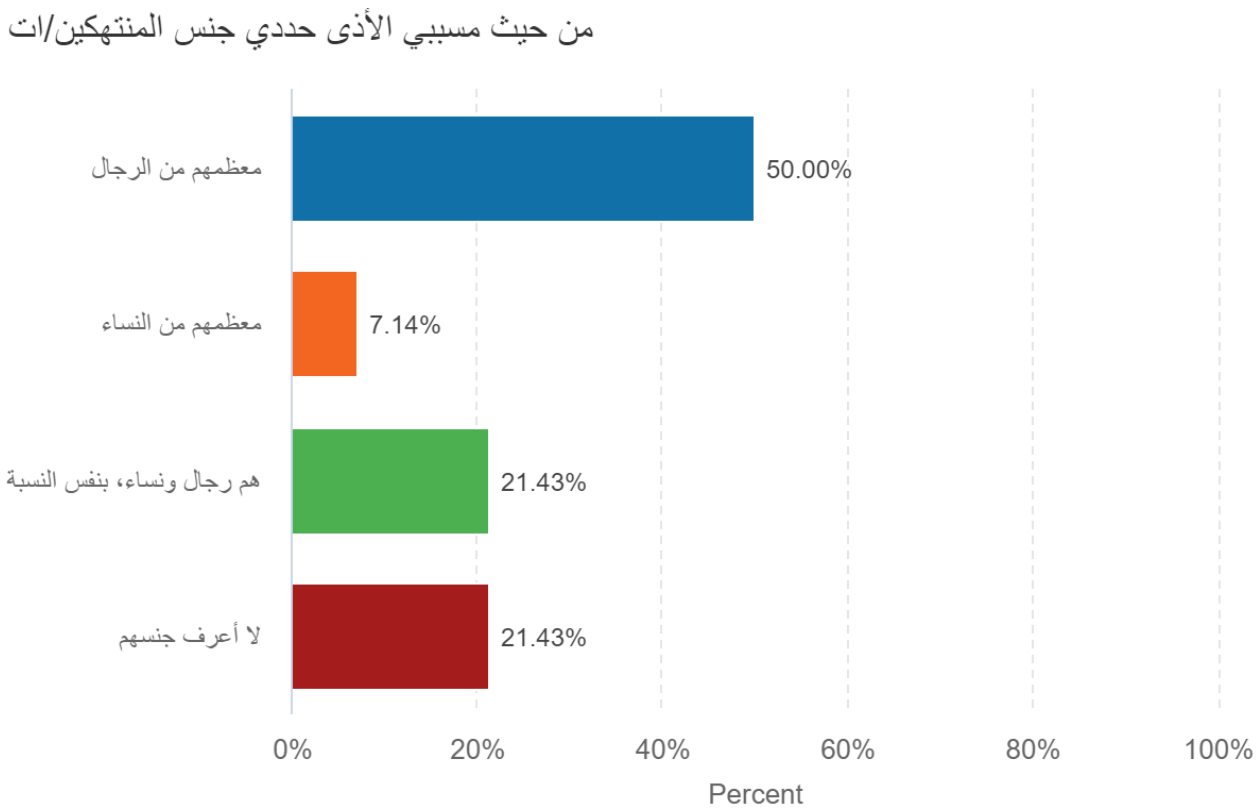

أثر العنف الرقمي على النساء في إقليم كردستان

لا تقل النتائج السلبية التي عانين منها النساء اللواتي شاركت في الاستبيان والمقابلات الشخصية في كردستان العراق عن النتائج التي تعاني منها النساء في باقي المحافظات العراقية، حيث أكدن تعرضهن لآثار سلبية جدا نتيجة العنف الرقمي. هذه الآثار السلبية تشمل تراجعا كبيرًا في الحالة النفسية مثل الاكتئاب المفرط، الاضطهاد النفسي، وفقدان الثقة بالنفس بالإضافة لتأثر قدرتهن على العمل بالشكل المعتاد. وظهرت مشاكل صحية مزعجة مثل آلام في المعدة وضعف في العين، بالإضافة إلى صداع شديد و حتى نوبات قلبية. وصل الأثر السلبي إلى حد تأثر علاقاتهن الشخصية والعائلية بشكل كبير، حيث تفاقمت المشكلات الأسرية وضعفت الروابط العاطفية. كما أصبح من الصعب عليهن التركيز والتفرغ لأمورهن اليومية بسبب الضغط النفسي الناجم عن التعرض للعنف الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، شهدن تدهورًا في الوضع المالي نتيجة لصعوبة العمل والتفكير بسبب الضغوط النفسية.

الشكل (19): أثر العنف على النساء

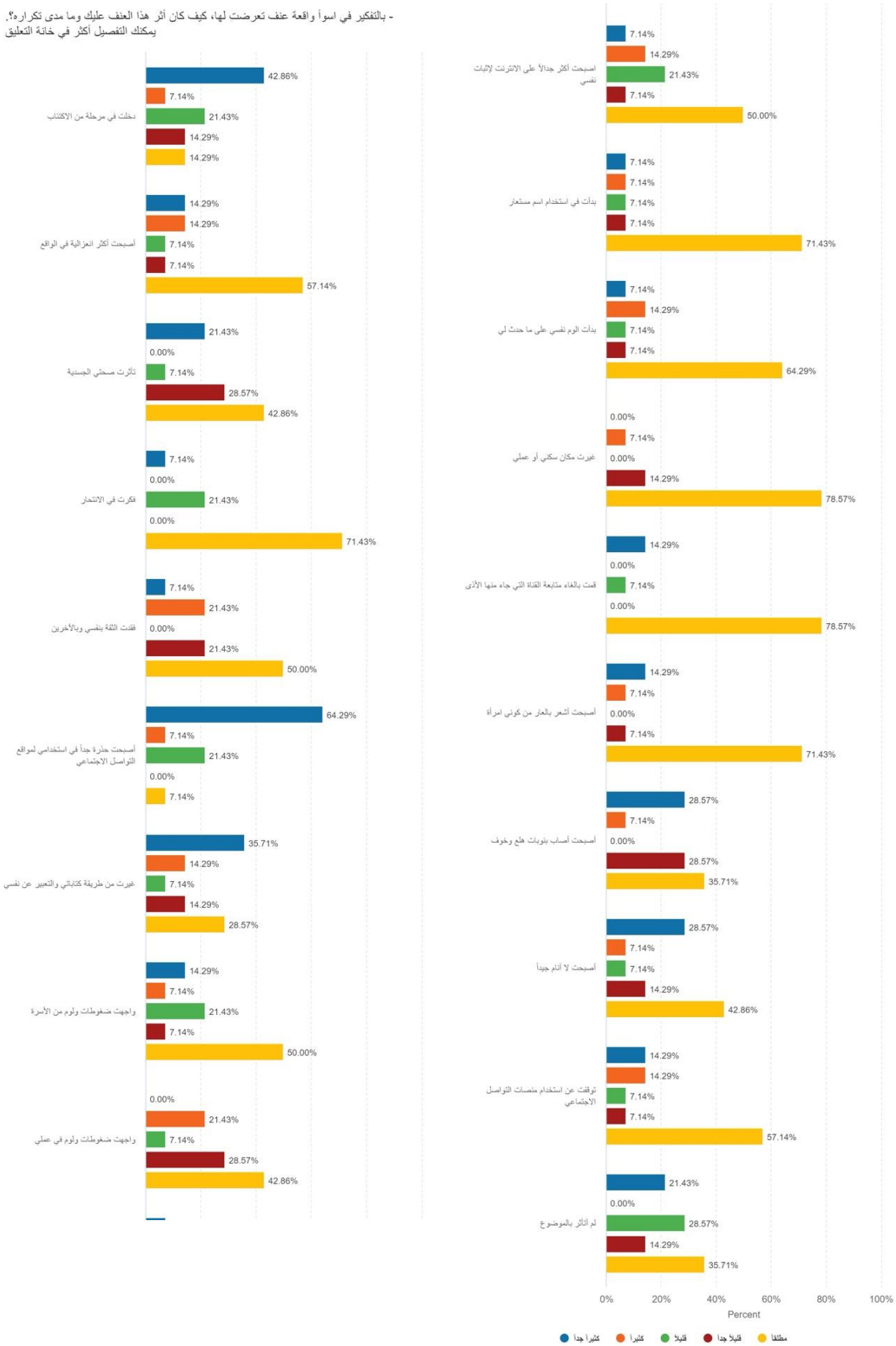

نسبة 50% يقلن إن ردة فعلهن ستختلف إذا كن يعرفن المسئ/ة أو المنتهك/ة لأنهن كن يستطعن أن يرفعن دعوة قضائية أو أن يواجهن المعتدي، 35% يذكرون أنه من الممكن أن تختلف ردة فعلهن لو كن يعرفن المنتهك، بينما 14.3% ردة فعلهن لن تختلف.

أما بخصوص الدعم المتوفر لضحايا العنف الرقمي في إقليم كردستان، فإن نسبة 57% من المشاركات اللاتي تعرضن للعنف الرقمي لم يستخدمن أدوات الدعم القانوني والتقني أو دعم منصات التواصل الاجتماعي لأنهن لا يعرفن بوجود مثل هذه الخدمات، ونسبة 71.3% لم يستطعن اللجوء إلى منصات الدعم النفسي أو المراكز النفسية أيضا لعدم معرفتهن بوجود مثل هذه الخدمات التي تقدم إلى ضحايا العنف الرقمي.

الشكل (20): نسبة اللجوء إلى الدعم الرقمي والقانوني والنفسي

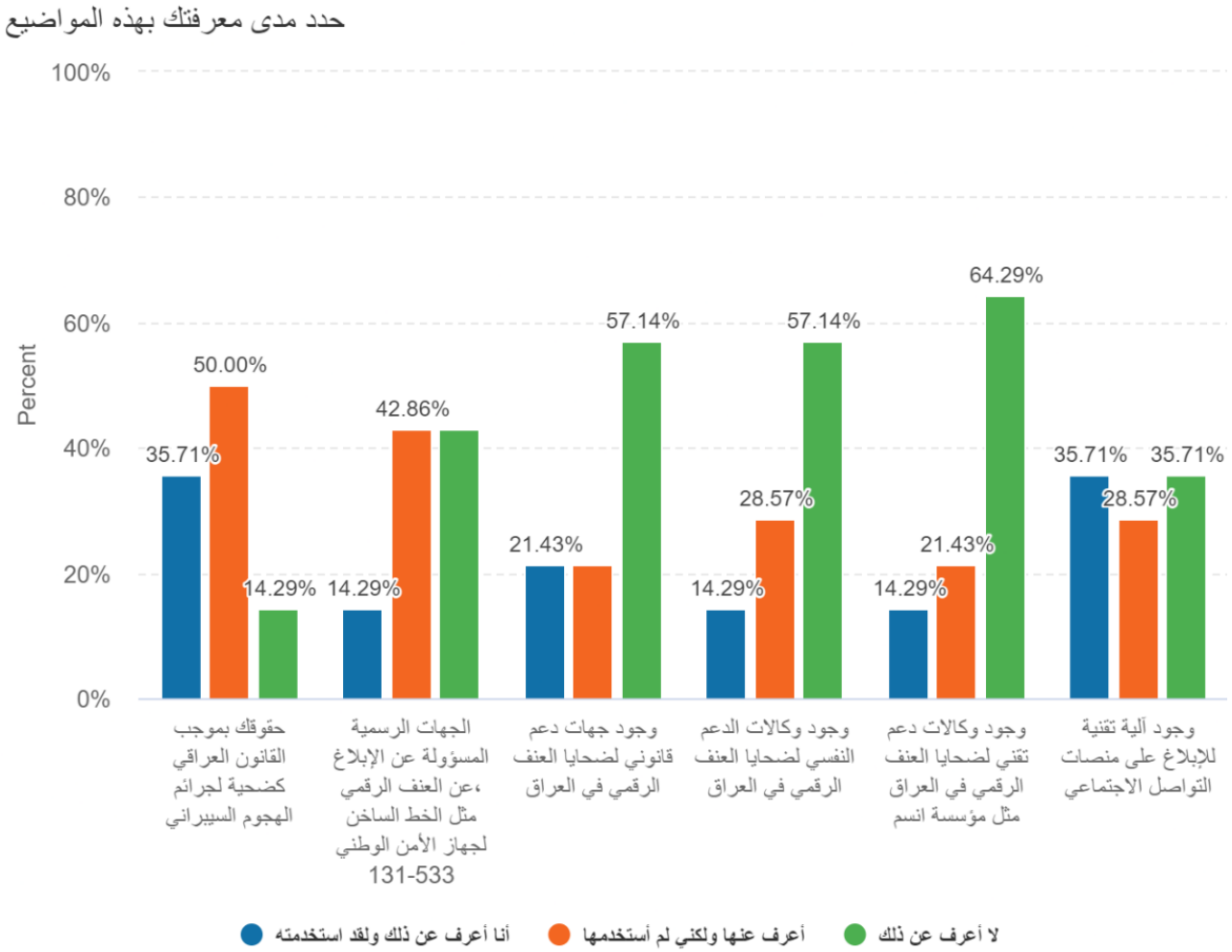

حول ذلك تقول أ.ن. وهي محامية وناشطة كردية تعمل في مجال حقوق المرأة ولديها العديد من الأنشطة كمحامية معظم أعمالها تتعلق بقضايا المرأة الحساسة، "اعتدت أن أكون نشطة للغاية على وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون، وكنت دائمًا أتحدث عن المساواة بين الجنسين، لذلك، واجهت العديد من التهديدات عبر الإنترنت وخارجه، الشيء الذي كان يخيفني هو عدد الحسابات التي كانت تعمل على نشر كلماتي بطريقة سيئة، بدت وكأنها حركة منظمة للغاية، بدأت أشعر بالخوف من كتابة التعليقات، وحاولت البقاء بلا إنترنت لفترة، ولكن بعد ذلك اعتقدت أن هذا ليس هو الحل، ولا بد لي من الوقوف ليس فقط من أجل نفسي ولكن من أجل الفتيات الأخريات في مجتمعي، فاتصلت بالشرطة وحاولت البقاء على اتصال معهم لتقديم الدعم لمن لا تستطيع الشكوى بسبب الحواجز المجتمعية، ووجدت أن هناك خطًا ساخنًا للعمل على الشكاوى لكن المجتمع وبالأخص الفتيات ليس لديهم معلومات عن هذا الخط، لذلك بدأت العمل كمتطوعة وقدمت العديد من جلسات التوعية في مدارس الفتيات حول كيفية تقديم شكوى عند مواجهة مشاكل رقمية، خاصة عندما يخفن أن يخبرن العائلة. لقد عملت في العديد من القضايا وكنت سببًا في أن معظم مدارس الفتيات أصبحت الآن على اتصال بالشرطة المجتمعية."

الخاتمة والتوصيات

تظهر الدراسة أن العراق واحد من الدول التي تتعرض النساء فيها لخطر العنف الرقمي بشكل كبير، فحتى الناجية من العنف على الأرض يمكن أن تتعرض للعنف الرقمي وإن كان استعمالها لمواقع التواصل الاجتماعي يأتي تحت غطاء الاسم الوهمي، ولا يقتصر العنف الرقمي فقط على العاملات في مناصب تدافع وتنادي بحقوق المرأة بل حتى النساء اللواتي يعملن في وظائف مقبولة مجتمعياً.

تتشابه حالات العنف الرقمي التي تتعرض لها النساء في المحافظات العراقية وفي إقليم كردستان إلى حد كبير على الرغم من اختلاف اللغة إلا أن التشابه في البيئة والعادات المجتمعية لحد كبير ساهم في تشابه حالات العنف الرقمي وحتى الأثر الذي ينعكس على الضحية حيث أن البنية الاجتماعية والثقافية في معظم المناطق العراقية تفرض قيودًا على النساء، وتجعلهن عرضة للعديد من التحديات والضغوط، سواء كان ذلك في المناطق الحضرية أو الريفية (من المحافظات العراقية و في إقليم كردستان). وتتعدد أسباب زيادة حالات العنف الرقمي في العراق و في إقليم كردستان حيث تعتبر زيادة أعداد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من جهة و اختلاف الخلفيات الثقافية لكل مستخدم من جهة أخرى عواملاً أساسيةً في تفاقم هذه الظاهرة، بالإضافة إلى انتشار البطالة والفقر وقلة التعليم والحروب المتتالية في المجتمع والتي قد تكون دفعت بالكثير من الأشخاص لامتهان الابتزاز الالكتروني كوسيلة لكسب العيش في ظل عدم الاهتمام بخطورة هذا الفعل على الضحايا ومباركة فئات كثيرة من المجتمع للجاني والاكتفاء بلوم الضحية.

إساءة استخدام السلطة وعدم المساواة بين الرجل والمرأة وعدم احترام حقوق الإنسان تعتبر أيضاً من العوامل الرئيسية التي تجعل المرأة العراقية فريسة سهلة للعنف الرقمي، وبالرغم من الأعداد الكبيرة للنساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي إلا أن كثيراً منهن ترفضن الحديث عن تجاربهن ولا تعتقدن أن الشكوى ستكون حلاً للمشكلة لأسباب مختلفة منها الخوف من المجتمع، وعدم علمهن بوجود خدمات حكومية أو غير حكومية

قد تساعدهن في التبليغ عن الجاني والوصول إليه، كذلك لوم أنفسهن والقلق من عدم تصديق مقدمي الخدمة لشكواهن.

وعلى الرغم من تزايد أعداد ضحايا العنف الرقمي من النساء، لا تزال هناك حاجة ماسة لتوعية النساء بحقوقهن الرقمية.

واعتمادا على نتائج البحث والمقابلات التي قمنا بعملها خلال فترة الدراسة تم استخلاص التوصيات التالية:

1. تشريع قانون متخصص في تنظيم الفضاء الرقمي من قبل البرلمان العراقي وفي كردستان العراق، يضمن للنساء حقوقهن الرقمية، ويكون في نفس الوقت ضامناً لحرية التعبير عن الرأي، حيث إن قانون العقوبات العراقي المستخدم لتنظيم الجريمة الالكترونية غير كافي كونه قانون قديم ولا يحتوي على نصوص تتلاءم مع التوسع المستمر لمفهوم الجريمة الإلكترونية.
2. تفعيل وتعديل آليات عمل الخطوط الساخنة المخصصة للتبليغ بالتعاون مع الشرطة المجتمعية في التعامل مع القضايا خصوصاً تلك التي يمكن أن يأتي بسببها تهديد لحياة الضحية وعدم الاكتفاء بالتعهدات بل التحول إلى الإجراء الصارم للتقليل من نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف الرقمي على مدار الساعة خصوصا أنه من جانب آخر ذكرت المشاركات ان الاجراءات الحكومية بطيئة في الاستجابة للشكاوى التي يتقدمون بها، وأن البيروقراطية الإدارية التي تتعامل بها الجهات المعنية للتبليغ تفقد الضحية حقها واحياناً تأخذ المشكلة اشهر طويلة بدون حل فعلي، خاصة أن بعض القضايا تحتاج إلى استجابة سريعة لحل المشكلة مثل الابتزاز الالكتروني.
3. تدريب الكوادر المكلفة بتقديم الخدمات لدعم ضحايا العنف الرقمي بصورة جيدة ليكونوا على قدر المسؤولية، حيث ذكرت معظم المشتركات أنه عند الاتصال بأرقام الشكاوى للجهات المختصة لم يكن التعامل مع قضاياهم بالشكل المناسب وكان لوم الضحية يتردد كثيراً على مسامعهن.
4. زيادة الوعي الرقمي لدى الكوادر العاملة في المؤسسات التعليمية والتربوية من خلال تقديم الدورات التثقيفية التي ستساعد من هن في موضع اتخاذ القرار على مساعدة الطالبات في حالات التعرض لعنف رقمي يمكن أن يؤثر سلباً عليهن وعدم الاكتفاء بإخفاء الحادثة ولوم الضحية.
5. تطوير المناهج الدراسية لطلاب وطالبات المدارس بوضع مواضيع ثقافية حول الفضاء الرقمي، لتنشئة جيل قادر على التعامل مع الفضاء الالكتروني بصورة صحيحة.
6. ضرورة الاهتمام بالجانب النفسي لضحايا العنف الرقمي من خلال إنشاء مراكز دعم نفسي بوجود متخصصين بهذا الجانب، وبالتعاون مع وزارتي الداخلية والدفاع، وذلك للتقليل من الضغط النفسي الذي تمر بهِ الضحية.
7. تفعيل دور نقابة المحامين في جانب الدفاع عن حقوق ضحايا العنف الرقمي في العراق، في الأخص بعض السيدات لا يملكن الدعم المادي الكافي لرفع دعوة ودفع أجور المحامين، يجب ان يكون هنالك جانب تطوعي من قبل المحامين بالتشارك مع نقابة المحامين للتوكل عن ضحايا العنف الرقمي.

وبالرغم من استفاضة البحث وشموله إلا أن هناك اتجاهات مستقبلية يزكي الفريق البحثي الاستطراد فيها نتجت عن هذا البحث ومنها:

يجد الفريق البحثي ضرورة ملحة في دراسة معمقة لواقع تعامل الشرطة المجتمعية مع ضحايا العنف الرقمي في العراق و الوقوف على مصطلح 'معالجة' الذي تعتمده الشرطة المجتمعية كوصف لحل أي قضية عنف رقمي يتم الإعلان عنها على مواقعهم ،حيث تتفق المشاركات على أن الإجراءات الحكومية قد تكون سبب في

تأزم حالة الضحية النفسية خصوصا ، أيضا واجه الفريق البحثي تحدي تم لمسه خلال تنفيذ المقابلات الشخصية وهو أن الكثير من ضحايا العنف الرقمي أدت مشاركة تجربتهن معنا إلى عودة المشاعر السلبية التي شعرن بها بعد التجربة الأمر الذي جعل الفريق البحثي يقرر حذف هذه المقابلات مراعاة لمشاعر الضحايا و من هنا نرى أهمية كبيرة في دراسة أسباب غياب الدعم النفسي لضحايا العنف الرقمي في العراق و هل هناك أثر إيجابي تم لمسه لدى الضحايا اللواتي استطعن من خلال ظروفهم الحصول على الدعم النفسي الكافي؟ أيضا يجد الفريق البحثي ضرورة توسيع نطاق البحث ليشمل أثر العنف الذي يمارس ضد النساء في حياتهن الواقعية وكيف تعكس النساء المعنفات على الأرض هذه المشكلة على سلوكهن الرقمي (هل يقدن حملات مدافعة وتوعية؟ هل يعبرن بشكل أكبر عن الضغط النفسي الذي يمارس ضدهن؟ أم هل يؤدي إلى خوف الضحية والاعتماد على الأسماء الوهمية وعدم نشر القصص الشخصية خوفا من العقاب؟).